ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

تقييم أدوار قطاع الأمن في مجال الأمن المناخي والبيئي

تقرير العراق

مارس ٢٠٢٤

مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني - DCAF

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مؤسسة متخصصة تعنى بتعزيز أمن الدول وشعوبها ضمن إطار الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة بين الجنسين. وساهم منذ تأسيسه في العام 2000، على جعل الأمن والتنمية أكثر استدامة من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الدولية الفاعلة والتي تقدم الدعم والاسناد الى الدول الساعية الى تحسين إدارة قطاعها الأمني من خلال إصلاحات شاملة وتشاركية. يعمل مركز جنيف على إيجاد منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز القواعد والممارسات الفضلى، ويقدم المشورة القانونية والسياسية ويدعم بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع الأمن الحكومي وغير الحكومي.

شكر وتقدير

عمل كل من فيولا سورداس وفابيان كايسكي وفريدريك والين على إعداد هذا التقرير بوصفهم الخبراء المعنيين. ونود أن نعرب عن فائق التقدير الى مستشارية الأمن القومي لاسيما الدكتور عِصام السعدي، وكيل مستشار الأمن القومي لقيادته وتطوير هذا التقرير، كما لم يكن من الممكن إنتاج هذه الوثيقة بدون وجود المسؤولين والمحاورين المشاركين والذين يمثلون مختلف المؤسسات المعنية وكل ماقدموا من ملاحظات ومداولات أثرت عملية الصياغة خلال ورشة التحقق. كما يود فريق الباحثين أن يتوجه بالشكر الجزيل لكل من السيدة رومانا شوايغر والسيد تشيس هانون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمهم الواسع للبعثة الميدانية في العراق وكذلك للأفكار التي قدموها، كما نود أن نتوجه بعميق الشكر للسيدة نور الجادر لما قدمته من دعم في مجال الترجمة الفورية. والثناء والإمتنان موصول أيضاً لكل من إلسا سلامة، وهيرفي أوفريت، وآن غروبيه، وأيمن أيوب (مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني)، وعمار الطائي، وسوبارفا ناراسيمهاياه، ونضال رشدان، وحمزة شريف وخالد نجم واشين أوكونيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وكذلك لارس فابير (سفارة هولندا في بغداد، العراق) لما قدموه من دعم وتعليقات قيمة خدمت صياغة التقرير بشكل أكثر دقة وبلاغة ورؤية ثاقبة.

كما يود المؤلفون أن يتوجهوا بالشكر والعرفان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل هذا المشروع.

أخيراً، لم يكن لهذا التقرير وجود من غير المقابلات المتنوعة التي تم إجراؤها، والتي ساعدت المؤلفون على الاستعداد بشكل أفضل للمهمة، وتحليل الوضع الراهن وصياغة التقرير بدقة.

مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني - DCAF

كيمين يوجين-ريجوت – إي تو

CH-1202 جنيف، سويسرا

الهاتف: +41 22 730 94 00

info@dcaf.ch

www.dcaf.ch

تويتر @DCAF_Geneva

صورة الغلاف: مركز جنيف لحوكمة الطاع الأمني

تسلسل الكتاب وفق النظام الدولي ISBN: 9789292227517

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي . . . . . 1.

المدخل . . . . . 4.

أنشطة وأدوار قطاع الأمن لدعم الأمن المناخي والبيئي في العراق . . . . . 9.

حماية الناس . . . . . 9.

حماية الأرض 12

حماية الأمن 18

الخاتمة 19

المصادر . . . . . 22.

صورة :DCAF

الملخص التنفيذي

يواجه العراق مجموعة من المخاطر المناخية والبيئية والتي يُلاحظ تأثيرها المطرد على الأمن. إذ يساهم ارتفاع معدلات درجات الحرارة وندرة المياه والتلوث وخسارة التنوع الاحيائي واسع النطاق ومجمل تأثيرات التغير المناخي والضغوط البشرية على البيئة في إثارة الاضطرابات والتوترات المحلية وزيادة أبعاد الهشاشة بمختلف أصنافها. ويتفاقم الوضع بسبب الآثار التي تتركها تلك المخاطر على مجموعات مختلفة وبشكل مختلف. ان التغيير المناخي والتدهور البيئي فضلاً عن آثارهما اللاحقة، سيهدد وبإستمرار إدامة أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة الحرمان الذي تواجهه بعض المجموعات.

في حين أن العديد من هذه المخاطر تتطلب استجابة تمتد إلى ما هو أبعد من قطاع الأمن، فإن للمؤسسات الأمنية دور مهم، يتمثل في هذا السياق وحول ثلاثة محاور أولها ولاية قطاع الأمن بشأن إدارة مخاطر الكوارث والحماية المدنية، والتي يمكن أن تساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي على المجتمعات. ويتمثل البعد الثاني إلى سلطات إنفاذ التشريعات البيئية والقدرات المتعلقة بالمعالجة، والتي يمكن أن تساعد في حماية البيئة من زيادة التدهور والمساهمة في الجهود الرامية إلى معالجة التلوث. ويتمثل البعد الثالث في التركيز على الأمن وتقديم الخدمات لصالح المواطن، إضافة الى الإثر الإيجابي على الطريقة التي تنظر من خلالها المجتمعات للقطاع الأمني، والتي من شأنها تعزيز شرعية الدولة والثقة في الحكومة.

ونظراً لتأثيرات تغير المناخ التي ترفع من وتيرة وشدة مجموعة من الظواهر، بضمنها موجات الحر والفيضانات والحرائق وغيرها من الكوارث ذات الصلة مثل تدهور الاراضي وشحة الموارد المائية وانخفاض الانتاج الزراعي وهجرة المجتمعات المتأثرة والهشة، ويأتي انقطاع التيار الكهربائي ليزيد من التأثير، فإن دور المؤسسات الأمنية فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث سيكون ذا أهمية متزايدة ويوفر فرصة قيمة للمؤسسات للعمل بشكل وثيق مع المجتمعات والحكومة المحلية من أجل تحليل وتخفيف مخاطر التغيير المناخي والتدهور البيئي على المستويات القصيرة والبعيدة الأمد. كما تمتلك المؤسسات الوطنية، مثل مفتشي البيئة والشرطة البيئية والكمارك، القدرة على تأدية دور أقوى في منع والتعامل مع حالات الضرر بحق البيئة مثل الاستخدام غير المشروع للمياه والتلوث، ومقاضاة المخالفين، وهناك روابط مهمة بين هاتين الوظيفتين، حيث أن مشاكل مثل التلوث الناجم عن النفايات السامة والمشاريع الصناعية، لاتقتصر عواقبها الخطيرة على الصحة العامة فحسب، بل تزيد أيضاً من تدهور الخدمات المهمة التي تدعم النظام البيئي السليم والتي يمكن أن تخفف من آثار التغير المناخي.

بشكل عام، توصل التقييم الى عدد من الإمكانات الكبيرة في مجالات الإصلاحات للحكومة العراقية في مجال دعم المؤسسات الأمنية للإرتقاء بتقديم الخدمات فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف مع آثار المخاطر المناخية والبيئية على المجتمع والبيئة، فضلاً عن تعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الأمن المستدام. وعليه فان مجالات العمل الرئيسة التي يجب تسليط الضوء عليها هي استراتيجية إصلاح قطاع الأمن وتطوير استراتيجية الأمن الوطني.

صورة :DCAF

النتائج الرئيسة

وجود الكثير من المخاطر متعددة الأبعاد بشأن العلاقة بين الأمن البيئي والإنساني والاستقرار والأمن. إن تفاعل هذه المخاطر يزيد من تعرض المواطن العراقي والدولة العراقية لعواقب تغير المناخ على الأمن الإنساني.

ترتبط معظم الحالات، من قبيل الصراع حول توزيع وإدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي، وما يتبعه من نزوح وهجرة إلى مراكز المدن، إرتباطًا وثيقاً بالتلوث وتدهور النظم البيئية الحيوية مثل المياه والتربة. لا تُعتبر جهود الوساطة والحوار، بشأن النزاعات المجتمعية وإدارة النظام العام بشكل رصين لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية، كافية لمعالجة هذه المظالم. مما يتطلب التركيز على حماية النظم البيئية التي تعتمد عليها المجتمعات في معيشتها.

يمتلك العراق مجموعة متنوعة نسبياً من الأجهزة الأمنية، مع بعض السلطات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة والتي لا تتسم بالوضوح والفصل بين السلطات، من حيث التباين في التفسير، مثل ما يتعلق بأدوار ووظائف المؤسسات المكلفة بالحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة. ولاتزال المناقشات جارية فيما يتعلق بنقل مسؤولية التعامل والحد من مخاطر الكوارث الى الجهات المدنية. وقد تم الإبلاغ عن هذا الأمر وما يترتب عليه من إمكانات غير مستثمرة فيما يتعلق بالتنسيق والتآزر الذي يؤدي إلى عدم نجاعة الخدمات المقدمة والمتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ووجود فجوات كبيرة في إنفاذ وسائل حماية البيئة. كما تم الإبلاغ عن بعض التحديات التي تعترض عمليات الإنفاذ وتقديم الخدمات بسبب ضعف التنسيق مع مؤسسات العدالة. ان هذه الفجوات وتداخل السلطات، في سياق العديد من الاحتياجات المتزايدة والموارد المحدودة، تؤدي إلى تقويض قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات الأمنية الضرورية الى المجتمعات والنظم البيئية.

ومن جانب الحكومة العراقية، تتوفر مجموعة من الأمثلة الواعدة على التزام الحكومة العراقية ودعمها للقطاع الأمني ليكون قادراً على حماية الناس والأمن والأرض. ومن بينها المناقشات حول إدراج الأمن المناخي كركيزة اساسية في الاستراتيجية الجديدة لإصلاح القطاع الأمني (SSR)، وإستراتيجية الأمن الوطني وإصلاح وهيكلة دائرة شرطة البيئة، بالإضافة إلى الموارد المخصصة لإنشاء بنى تحتية أفضل تدعم الحد من مخاطر الكوارث. إن من شأن هذه الأمور أن توفر سبلاً أفضل للعمل وأن تكون بمثابة مدخلات محتملة في نطاق الأمن البيئي والمناخي الذي يخدم الناس ويدعم جهود الإصلاح العراقية. ومع ذلك هناك عدد من العوامل التي من شأنها أن تحد من قدرة قطاع الأمن على تحقيق إمكاناته الكاملة في الاستجابة لمخاطر الأمن المناخي والبيئي.

التوصيات والأنشطة المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني

تقترح الدراسة عدداً من الطرق المحتملة للمضي قدماً وتشخيص سبل دعم العراق في مجال البرامج الإصلاحية وتحقيق الإمكانات الناجزة لقطاع الأمن في نطاق حماية الناس والأرض والأمن ومن خلال عدد من مجالات العمل على المستوى الإستراتيجي والبرامج ضمن مشروع حوكمة وإصلاح القطاع الأمني.

1. التنسيق الإستراتيجي

فعلى المستوى الاستراتيجي والسياسي والإقرار بالملكية الوطنية للعراق والمصالح العليا للدولة العراقية ومهامها في هذا المجال، ينبغي العمل على تعزيز الشراكات الفاعلة بين الجهات المحلية والجهات ذات الخبرة، مثل بعثة الأمم المتحدة لدعم العراق والبعثة الإستشارية للإتحاد الأوربي في العراق والسفارات. يمكن العمل معاً على صياغة الاليات وتوحيد مختلف الجهات المعنية وفق رؤية مشتركة والعمل على تعريف أهداف الأمن المناخي والبيئي والآليات وهيكلية قطاع الأمن المطلوبة لدعم التنفيذ. كما يستلزم العمل لصياغة التصور العام وما يتبعه من تنفيذ وتوسيع نطاق التقييم ليشمل إقليم كُردستان العراق، وربما المستوى الإقليمي. علاوة على ذلك، وبالتعاون مع وزارة البيئة، يمكن لمركز النهرين للدراسات الإستراتيجية أن يوفر خلية ابحاث تدعم الحوارات بشأن التغير المناخي والأمن البيئي.

2. التكامل بين الأمن البيئي والمناخي وإستراتيجيات الأمن الوطني وإصلاح القطاع الأمني

يعد العمل على صياغة المفهوم العام لإستراتيجية إصلاح قطاع الأمن ومايتبعه من تنفيذ، خصوصاً فيما يتعلق بمحور الأمن المناخي المقترح، وعملية إعداد إستراتيجية الأمن الوطني بقيادة مستشارية الأمن القومي، والذي يوفر فرصة بقيادة عراقية من شأنها تعزيز رؤية مشتركة لمعالجة التحديات التي تشمل ، تحديات المناخ والأمن البيئي بالإضافة إلى صياغة خطة تنفيذية تتضمن مؤشرات رصد التقدم (على سبيل المثال، تقارير منتظمة تصدرها وزارة البيئة حول التهديدات البيئية)، وترفع إلى مجلس الأمن الوطني.

3. دعم سلطات وقدرات القطاع الأمني

فيما يتعلق بولايات قطاع الأمن وفي ضوء الجهود لتجنب التداخل، يمكن العمل بشيء من التفصيل في مجال الوظائف والقدرات المطلوبة والتي تشمل قطاع الحد من مخاطر الكوارث والحوكمة البيئية، والأطر القانونية (تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية وكذلك تعزيز المساءلة عن الإنتهاكات التي يمارسها القطاعين العام والخاص)، والتنسيق (مؤسسات العدالة)، وتعزيز القدرات في نطاق تحليل البيانات وتبادلها (بما في ذلك إمكانية تاسيس جهة متخصصة على المستوى الوطني للعمل على التنبؤ وتقييم المخاطر ضمن المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث (NCCDM) بالإضافة إلى قسم تخصصي للتعامل مع مواضيع الهشاشة البيئية ضمن تقييم الهشاشة والاستقرار على مستوى المحافظات)، وإدارة الموارد المالية والبشرية (بناء القدرات وتبادل الخبرات لتدريب الموظفين على مواضيع إعداد الميزانية والتنبؤ المالي)). وهناك فرصة أخرى تتمثل في الاستفادة من العمل المتعلق بإنشاء هيكل للحد من مخاطر الكوارث كمدخل لتعزيز اليات الحوار. وفيما يتعلق بالحلول من اسفل الى اعلى والتي تعزز الجهود الحالية، يمكن من خلالها اغتنام العديد من الفرص. ويشمل ذلك العمل مع الشرطة البيئية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال البيئة لتحديد الأدوار والقدرات الواجب تطويرها. كما توجد فرصة للاستفادة من أوجه التآزر مع المبادرات الحالية، مثل مشروع مراكز الشرطة النموذجية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليشمل عناصر تتعلق بالدفاع المدني وحماية البيئة. وفيما يتعلق بموضوع الحد من مخاطر الكوارث، يمكن البحث عن الشراكات لدعم المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث عند تأسيسه في وزارة الداخلية.

4. آليات إشراك المجتمعات

ينبغي للمركز الوطني الجديد لإدارة الأزمات والكوارث أن يعمل على توفير مساحة مناسبة للجهات المدنية ومشاركة المجتمع من أجل تمكين الجهات المدنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث من تعزيز دورها. كما يمكن تقديم المزيد من الدعم الى بعض الجهات التخصصية مثل الدفاع المدني، اضافة الى آليات اشراك المجتمعات المدنية. والذي يجعل من دعم المشاركة المدنية والرقابة أمرًا بالغ الأهمية.

5. التكامل بين برامج إصلاح وحوكمة قطاع الأمن والبيئة والمناخ وبناء الأمن وسبل كسب العيش والتنمية

أخيرًا، وكجزء من تعزيز النهج الذي يركز على الناس، والحد من التطرف، والتخفيف من ضغوط الهجرة، يجب أن تستهدف برامج إصلاح وحوكمة قطاع الأمن، بحث معالجة المناخ والأمن البيئي من منظور أوسع. ويشمل ذلك وضع خطة لدعم وظائف قطاع الأمن في مجال الحماية من الكوارث وكذلك صيانة النظم البيئية التي تُعد اساساً لسبل عيش المجتمع بشكل واع لتعزيز التماسك الاجتماعي والأمن، وتعزيز الثقة وشرعية الدولة. كما ينبغي النظر في الروابط مع سبل العيش والأنشطة التنموية، مثل حوكمة وإدارة ملف المياه والمشاركة مع القطاع الخاص والحد من ضغوط الهجرة من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل العيادات المتنقلة والمدارس.

صورة: DCAF

المدخل

يشكل التغير المناخي[1] والبيئي[2] تهديدا مزدوجا للأمن الوطني والإنساني في العراق. وتؤدي تأثيرات تغير المناخ، والتطرف غير المسبوق في ارتفاع درجات الحرارة وتدهور الاراضي وشحة الموارد المائية وقلة الغطاء النباتي وكثرة العواصف الغبارية بالإضافة الى عدد من الظواهر البيئية غير المألوفة مثل الجفاف ونفوق الجاموس في الاهوار. كما يؤثر تغير المناخ على تباين أنماط هطول الأمطار، والذي أدى بشكل غير مباشر إلى التصحر وتآكل التربة والعواصف الرملية والفيضانات المحلية. كما يساهم ارتفاع مستوى سطح البحر وما يتبعه من ملوحة التربة، وارتفاع درجات الحرارة، في زيادة تواتر موجات الحر في تعريض سبل العيش الزراعية وصحة الإنسان للخطر[3]. ويتفاقم هذا الوضع بسبب التدهور البيئي الشديد، والذي يرجع في الغالب إلى الحروب الماضية وأنواع مختلفة من التلوث الناجم عن الافتقار إلى البنى التحتية الكفيلة بمعالجة مياه الصرف الصحي وكذلك إدارة النفايات الصلبة، مع ضعف الأليات التنظيمية لاستخراج النفط، بما في ذلك ممارسات حرق الغاز المصاحب. وتفتقر المعايير البيئية للزراعة والصناعة والبناء إلى الضمانات القانونية الواضحة أو التي يمكن تطبيقها بشكل كامل. وتشكل مخلفات الحروب أيضاً تهديداً كبيراً للأمن الإنساني في العراق، الامر الذي عقد من إمكانية الوصول إلى سبل العيش للعديد من فئات المجتمع[4].

إن الضعف في مجال الأمن المناخي والذي قد ينشأ بسبب المنافسة بين المؤسسات وعدم وضوح الصلاحيات المناطة بكل منها سيؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والموجودة بالفعل.

تعتمد التوصيات الواردة في هذا التقرير على العمل المشترك بين مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق وعبر مهمة مشتركة إستمرت لأسبوعين تخللتها لقاءات ميدانية في بغداد والبصرة خلال شهر أيلول 2023. ركزت المحادثات على الهياكل النافذة في العراق الاتحادي، باستثناء إقليم كردستان والذي يمتلك هياكل مستقلة خارج نطاق هذه الدراسة. وبالنظر إلى هذا الموضوع، تم صياغة التقرير الحالي لإثراء وتشخيص سبل دعم اليات الإصلاح العراقية في نطاق الأمن المناخي والضرر البيئي وإصلاح قطاع الأمن. بالتالي، يهدف التقرير إلى مشاركة التوصيات البرامجية والعملية ومجالات العمل المحتملة والتي من شانها دعم الجانب العملياتي للأمن المناخي والبيئي في العراق. وخلال هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للبلاد، حيث تتظافر الجهود لإعداد إستراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني، بالتالي تكتسب العلاقة بين المناخ والبيئة وإصلاح قطاع الأمن في العراق أهمية كبيرة لعملية الإصلاح العراقية. يجري حالياً إعداد إستراتيجية جديدة لإصلاح قطاع الأمن بقيادة مكتب رئيس الوزراء مع مقترح ركيزة اساسية تتعلق بالأمن المناخي (تم اعتماد الاستراتيجية). كما تعكف مستشارية الأمن القومي على إعداد إستراتيجية جديدة للأمن الوطني. إن من شأن المقترحات المقدمة في هذا التقرير أن تدعم عملية صياغة وتنفيذ الإستراتيجية.

المقدمة

نظراً لمخاطر الأمن المناخي التي يواجهها العراق حالياً أو في المستقبل، تقدمت مستشارية الأمن القومي بطلب رسمي الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم إستضافة نشاط حول الأمن المناخي. وقد أصبح من الواضح بعد اللقاءات والمناقشات، إمكانية تعضيد جهود مستشارية الأمن القومي والعراق بشكل عام عبر المعرفة الإضافية والمشورة. حيث سيتم مناقشة الدور الذي يجب أن يضطلع به قطاع الأمن العراقي في مجال الأمن المناخي والمساهمة الفاعلة بأولوية الحكومة العراقية المتمثلة في حماية البيئة ومكافحة أثار التغير المناخي.

علاوة على ذلك، تم دعم جهود العراق لصياغة استراتيجية جديدة لإصلاح القطاع الأمني خلال العام 2023. وقد أتاح ذلك فرصة للاستفادة من تقييم الدور الذي يلعبه قطاع الأمن العراقي حول المناخ والأمن البيئي من أجل إثراء المعرفة ودعم إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني.

نتيجة لذلك، وبناء على طلب المستشارية الرسمي، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني (DCAF) بمشاركة الخبرات الموضوعية والمنهجية التي يتمتع بها المركز في هذا المجال من الدراسات التقييمية. وقد نفذ مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني في السابق مشاريع مماثلة في سياقات مختلفة وعبر استخدام منهجية تم تطويرها على مدى العامين الماضيين[5]. وعلى هذا النحو، فإن مركز جنيف في وضع جيد لإجراء عملية التقييم بالتعاون مع أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والدولية من أجل فهم أفضل للأدوار والولايات والمسؤوليات والتحديات التي تثري المعرفة بالموضوع.

المنهجية

تبحث الدراسة موضوع التكيف مع التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة وما يتصل بها من تحديات يواجهها العراق وتوفير الرؤى حول مساهمة عملية الإصلاح في توفير مدخلات إستراتيجية وملموسة ضمن برامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني وبما يمكن من مناقشة المخاطر الناشئة ومتطلبات الحماية.

تجلى الهدف الرئيسي من جمع البيانات وتحليلها دعم التركيز على المهام والمسؤوليات التي يضطلع بها قطاع الأمن فيما يتعلق بالأمن البيئي والمناخي. كما موضح في الشكل (١).

إعتمد التقرير على البحث المكتبي والنتائج التي توصل لها فريق الأبحاث الميداني والتي إستمرت لأسبوعين في العراق شملت بغداد والبصرة (يركز تقرير التقييم هذا على جمهورية العراق عدا إقليم كُردستان). اجريت الدراسة الحالية من خلال اجراء 35 مقابلة مع مؤسسات الأمن والبيئة والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني وثلاث مناقشات مائدة مستديرة[6].

السياق العراقي

تأثر الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في العراق بإرث كبير من الحروب ومنها الحرب العراقية الإيرانية للفترة من 1980 حتى العام 1988، فضلاً عن استخدام القوة ضد العراق في العام 1990 بقيادة الولايات المتحدة، استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 678، وحرب العراق التي قادتها الولايات المتحدة في العام 2003 [7]والتي كانت موضع نزاع قانوني. وفي وقت لاحق، تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بهدف دعم جهود تحقيق الاستقرار وإنشاء المؤسسات للحكومية[8]. كما تم بعدها كتابة الدستور الحالي في العام 2005 [9]، والذي تم على أساسه إجراء انتخابات ديمقراطية[10]، والذي أدى إلى إنشاء النظام السياسي الحالي.

واجه العراق بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)[11]. وفي عام 2014، بدأت هذه المنظمة الإرهابية بهجمات واسعة النطاق والتي شهدت العديد من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن سقوط الضحايا ونزوح المدنيين[12] حتى إعلان النصر على داعش أواخر العام 2017 [13].

وقد شهد قطاع الأمن أيضاً الكثير من التغيرات لمواجهة التحديات المتمثلة بمواجهة تنظيم داعش. وإستجابة لتحديات المرحلة المتمثلة بمواجهة الإحتلال

الداعشي، تم إعطاء الأولوية لدعم قوات الأمن العراقية من خلال التدريب والتجهيز، وإطلاق برنامج شامل لإصلاح القطاع الأمني (SSR) كأولوية بما في ذلك مبادئ الحوكمة[14]. وقد استعاد برنامج إصلاح القطاع الأمني زخمه وعلى نطاق أوسع في السنوات الأخيرة حيث تلقى العراق المزيد من الدعم في هذا الصدد، على سبيل المثال الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي[15].

وفي الجانب الإقتصادي، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق 5937.2 دولاراً أمريكياً في العام 2022، وقد شهد أرقاماً تصاعدية في السنوات الأخيرة، باستثناء العام 2020، بسبب جائحة كورونا وقبلها الحرب ضد تنظيم داعش[16]. ومع ذلك، يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط وإيراداته[17]، حيث قدرت عائدات البلاد النفطية التي ساهمت بنسبة 42.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 (27% في عام 2020 و40.2% في عام 2019 [18])، ويشكل النفط حوالي 85% من ميزانية الحكومة في العقد لسابق للعام 2022 [19]

وهناك قطاعات أخرى أصغر بكثير، مثل الزراعة، التي يشار لها بإنها "أكبر القطاعات غير النفطية". حيث ساهم[20] بحوالي 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2020". وفي الوقت نفسه، يستهلك القطاع الزراعي حوالي 75% من المياه[21] في العراق، بالتالي يُعد هذا القطاع الأكثر تجلياً[22] في مجال الآثار التي يتركها التغير المناخي. إضافة لذلك، تم تسجيل 40% من الوظائف في العراق في القطاع العام[23]، فيما يوظف القطاع الزراعي حوالي 9% من القوى العاملة[24]. وبفضل هذه العائدات، يعد العراق من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (UMIC).

المخاطر المناخية والبيئية

يصف هذا القسم بالتفصيل بعض الأسباب الجذرية والعلاقة بين المخاطر المناخية والبيئية، وتأثيرها على الأفراد، فضلاً عن تأثيرها الأوسع على الأمن. وقد تم عرض هذا المحور بشيء من التفصيل لتقديم صورة واضحة لقطاع الأمن العراقي وتمكينه من معالجة آثار الأمن المناخي والبيئي، وعدم الإقتصار بالاستثمار في الحوار المجتمعي وجهود الوساطة أو إدارة أكثر رصانة للنظام العام. ما نحتاجه فعلاً أن يأخذ قطاع الأمن وبشكل بناء، جميع هذه الأسباب الجذرية وعوامل الخطر المعينة بنظر الإعتبار.

فالعراق معرض لموجة من المخاطر الطبيعية[25] بحسب الجدول رقم 1. وتشمل الزلازل والفيضانات (بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة، في الانهار خاصة)، والجفاف (ندرة المياه وهي مشكلة مزمنة في المنطقة) وموجات الحر والأوبئة[26].

مخاطر الكوارث ونقاط الضعف

الأخطار الطبيعية

يُعد التغير المناخي عامل مضاعف للأخطار الطبيعية (الجدول رقم 1)، حيث يعتبر العراق أحد أكثر البلدان عرضة للتغير المناخي[27] فان ارتفاع معدل انخفاض هطول الأمطار وندرة المياه يؤدي إلى زيادة التصحر، وزيادة معدل حدوث العواصف الترابية (مع توقعات بتضاعف[28] العواصف الترابية). كما سيؤدي في الوقت نفسه، إلى زيادة حالات الفيضانات الغزيرة بسبب انخفاض قدرة التربة الجافة على الامتصاص[29]. كما أصبحت موجات الحر أقوى وأطول (مع توقعات بأن تشهد مناطق جنوب العراق موجات حر لفترات تصل إلى

الشكل 1: الركائز الثلاث لعمل قطاع الأمن فيما يتعلق بتغير المناخ والتدهور البيئي.

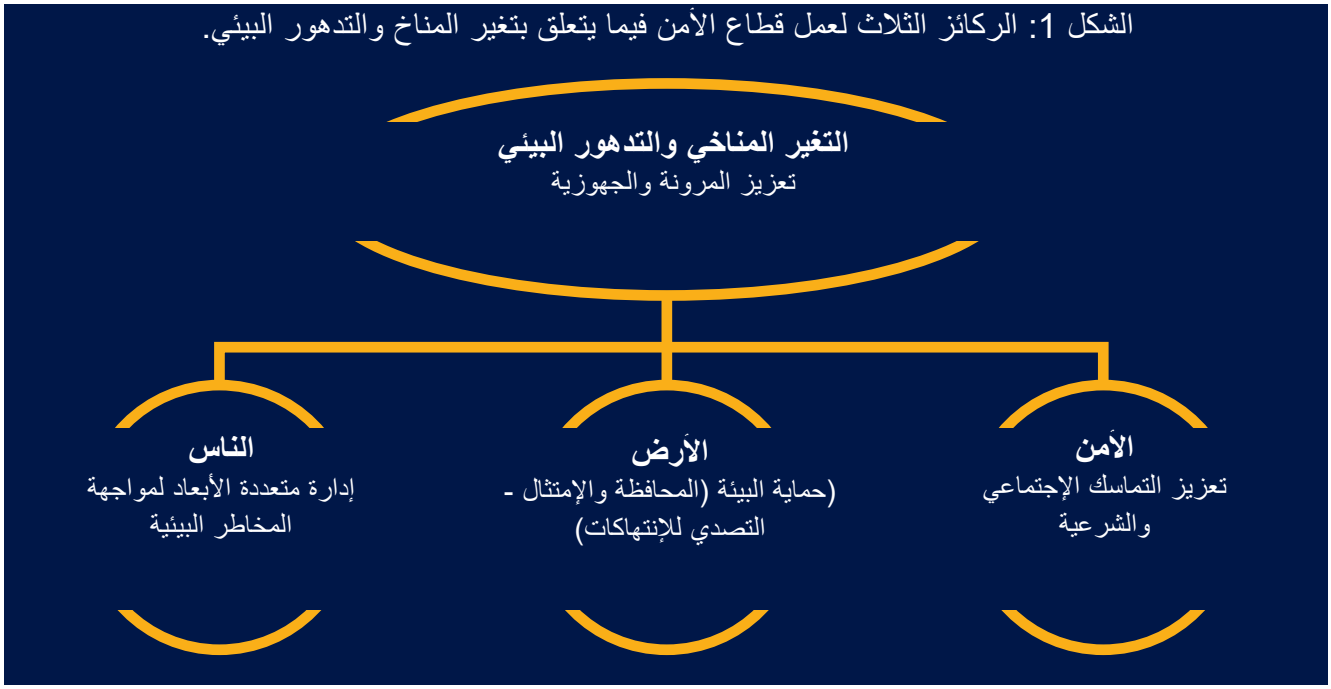

الجدول رقم واحد: التدهور البيئي والمخاطر الطبيعية المؤشرة في العراق.

التدهور البيئي	المخاطر الطبيعية
▪ تلوث (الماء والهواء والتربة) وتدمير النظم البيئية وخسارة التنوع الاحيائي وغيرها بسبب المخلفات الحربية والنفايات الخطرة والبلدية وغيرها واستنزاف الموارد البيئية ▪ البنى التحتية: ضعف إمكانيات معالجة المياه وإدارتها فضلا عن الإستخدام العشوائي للأرض والبناء.	▪ الجفاف ▪ هطول الأمطار الغزيرة (والفيضانات اللاحقة) ▪ موجات الحر (درجات الحرارة المتطرفة) ▪ العواصف الرملية والغبارية ▪ ملوحة التربة والمياه (خصوصاً في الجنوب). ▪ ارتفاع مستوى البحر ▪ الزلازل ▪ الأوبئة ▪ والتصحر

21 يوماً متتالياً تتجاوز فيها درجات الحرارة معدل 50 مئوية[30] وفي حين أن انخفاض مناسيب المياه في الأنهار لا تمنع ارتفاع مياه البحر الراجعة، ما يؤدي إلى ملوحة الأراضي الصالحة للزراعة.

ومن الجدير بالذكر أن التغير المناخي لا يؤثر على العراق بأكمله بشكل متساوٍ، حيث سجلت مناطق الوسط والجنوب ارتفاعاً أكبر بدرجات الحرارة وشحة المياه[31]. ولتجسيد التأثيرات القوية بشكل خاص لتغير المناخ في المنطقة الجنوبية، في الفترة من 2017 إلى 2021، وتدهورت الأراضي الزراعية المتاحة في البصرة نسبة 80٪ بسبب ارتفاع ملوحة المياه، ومن المتوقع أن يتخذ المؤشر إتجاه تصاعدياً[32].

الأخطار (Hazards) بسبب النشاطات البشرية غير المستدامة

ومن بين الأخطار التي يسببها الإنسان تلك التي تتعلق بخسارة التنوع الاحيائي والتلوث حيث تُعد مشكلة تلوث الموارد المائية الأكثر ارتباطًا بالبيئة، وسيأتي ذكرها بمزيد من التفصيل:

يشكل إنتشار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفلقة تهديدًا كبيرًا في جميع أنحاء البلاد[33]. الجدول (١) أعلاه. ولا يشمل التهديد خطر الانفجار فحسب، بل يمتد أيضاً الى التلوث على الأمد الطويل، والذي سيتم وصفه أيضاً بمزيد من التفصيل لاحقا. على سبيل المثال، وبحسب المقابلات المنعقدة، سجل في محافظة البصرة، 1,25 مليون متر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام.

وأخيرا، فإن ممارسة حرق الغاز المصاحب تشكل تهديداً خطيراً يستهدف صحة الإنسان من خلال تلوث الهواء والتربة والمياه وكذلك التلوث الإشعاعي[34]. فالعراق هو الدولة التي تمتلك ثاني أكبر حجم من حرق الغاز في السنوات العشر الماضية على مستوى العالم، حيث يتم إحراق حوالي 17 مليار متر مكعب سنوياً، فيما حققت روسيا متوسط حجم حرق أعلى سنويا[35].

مواطن الضعف

ضعف البنى التحتية

أكدت العديد من التقارير والأشخاص الذين تم مقابلتهم أن المخاطر تتفاقم بسبب تهالك البنى التحتية وقلتها، مثل انظمة الصرف الصحي غير الكافية أو غير الموجودة، والبنى التحتية التي تعاني من قلة أعمال الصيانة مثل السدود ومحطات الطاقة وخطوط نقل الطاقة، وضعف الأطر التنظيمية المتعلقة بالمباني وتحويل استخدام الأراضي. اذ يمثل التشييد السريع للمباني وما يترتب على ذلك من التجاوز على الغطاء النباتي وإغلاق المساحات المفتوحة في المناطق الحضرية بحيث باتت مصدراً للقلق. وفيما يتعلق بالبنى التحتية الحرجة، تبرز مشكلة سد الموصل كمصدر كبير للخطر، بسبب ما يقدمه السد من خدمة لجهود الري والسيطرة على الفيضانات وتوليد الطاقة الكهرومائية، مما أكسب السد أهمية حيوية للبلاد[36]. بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالسد بسبب التنظيمات الإرهابية[37]. وأخيرا، فإن إمدادات الكهرباء معرضة بشدة للحرارة، كما تجلى في انفجار أحد محطات توليد الكهرباء في البصرة هذا الصيف، والذي كان له تداعيات على شبكة الطاقة الوطنية وكذلك مياه الشرب في بغداد وفقا لبيانات الدوائر البلدية[38].

من الجدير بالذكر أن البنى التحتية في العراق تضررت بشكل كبير بسبب الحروب والصراعات المسلحة قبل وبعد العام 2003. وعلى الرغم من قلة البيانات المعتمدة حول الدمار الذي لحق بالبنى التحتية العراقية خلال الحرب العراقية - الإيرانية، فلا تزال الأضرار البيئية[39] الكبيرة المسجلة (بسبب الأسلحة الكيميائية والمخلفات الحربية) والأضرار الاقتصادية (مثل تكاليف الفرصة البديلة والأضرار المباشرة التي لحقت بالبنى التحتية[40]) واضحة. كما شهدت الحروب اللاحقة استهداف البنى التحتية ذات الاستخدام المزدوج مثل منشآت الطاقة والاتصالات والنقل، ما أدى الى تضرر وسائل تنقية المياه والمنشآت الصحية[41] إضافة الى الاعتداءات الإرهابية التي إستهدفت الجسور في العاصمة بغداد في الأعوام 2006 و2007 [42]وغيرها من إحصاءات الدمار خلال فترة الحرب ضد داعش وفق البيانات المتوفرة، حيث بلغت الأضرار المالية التي لحقت بقطاع البنى التحتية حوالي 16 مليار دولار. وكانت قطاعات الطاقة والنفط والغاز الأكثر تضرراً، حيث بلغت 7 مليارات دولار أمريكي و4.3 مليار دولار أمريكي، على التوالي، وسجل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أضرار تقدر بـ 400 مليون دولار أمريكي)، والنقل (2.8 مليار دولار أمريكي)، وقطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة (1.4 مليار دولار أمريكي) والخدمات البلدية (88 مليون دولار أمريكي) بشكل كبير[43].

وأخيرا، وبسبب التحديات المختلفة، تعاني شريحة النازحين من الضرر الأكبر جراء الكوارث[44]. وينبع ذلك من حقيقة أن هذه الفئة من الناس تفتقر في كثير من الأحيان إلى الحماية الاجتماعية، وتعيش في منازل لاتتوفر فيها سبل الإسكان البسيطة، ولا تمتلك الوسائل الاقتصادية اللازمة للتعامل مع الكوارث.

التخطيط المراعي للنظم البيئية

تتفاقم مواطن الضعف بقطاع البنى التحتية بسبب التحديات التي تواجه التخطيط المركزي والإقليمي للبنى التحتية، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المياه،

وحماية البيئة. الامر الذي يجعل من الصعب تطبيق النظام البيئي والتخطيط الشامل عبر كافة المستويات السياسية والإدارية.

المخاطر البيئية الرئيسة

التلوث

بلغت نسب تلوث الهواء والماء والتربة في العراق معدلات خطيرة ما يُنذر بمخاطر صحية جمة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل.

فمن جهة، تُعد منشآت معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الخطرة والمنزلية في كافة أنحاء البلاد غير كافية. على سبيل المثال، أشار المسؤولون خلال المقابلات إلى القدرة الإستيعابية المنخفضة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في بغداد[45] والبصرة[46].

بالإضافة إلى ذلك، تسببت الحروب والعمليات الإرهابية في العراق بتدهور بيئي كبير وحالات تلوث بالتالي تدمير النظم البيئية البرية والبحرية ذات القيمة الكبيرة، فضلاً عن تلوث مساحات كبيرة من الأراضي (والمياه الجوفية) بمخلفات الحرب وتدهور مرونة البنى التحتية على الصمود.

وأخيرا، تسببت الأنشطة المتعلقة بصناعة النفط والغاز بحالات التلوث والمخاطر الصحية اللاحقة. بالإضافة إلى ممارسة حرق الغاز المصاحب كما أسلفنا، فقد وردت تقارير غير رسمية عن حالات تسرب النفط والانبعاثات الأخرى المرتبطة بعمليات التنقيب عن النفط والغاز[47].

علاوة على ذلك، يُعد موضوع تدهور نوعية التربة أمرا معقداً بسبب مجموعة من الملوثات (بإختلاف النوع والتركيز)، والآثار الصحية وفرص المعالجة. بالتالي، يصعب تقدير تأثير تدهور التربة على الزراعة من حيث الإنتاجية وكذلك الآثار اللاحقة على الإنسان والحيوان[48].

على الرغم من وجود بعض البيانات المحدودة حول مستويات التلوث وخسارة التنوع الاحيائي[49]، إلا أنه تتوفر بعض الفرص للحصول على بيانات أكثر دقة والتي من شأنها أن تسمح باتباع نهج أكثر تفصيلاً مع تحديد أولويات معالجة التلوث لبعض النظم البيئية. وتشمل البيانات عدداً من المصادر والأسباب ومواقع تلوث الهواء والماء والتربة والتي تمتاز بالدقة.

ادارة المياه

والى جانب شحة المياه بسبب التغير المناخي وعدم مشاركة الدول المجاورة في موارد المياه، أشار مسؤولون من وزارة البيئة إلى أن حوالي 50% من انخفاض معدلات المياه العذبة المتاحة يرجع إلى عوامل تتعلق بإدارة الموارد المائية، بما في ذلك التجاوز على شبكة مياه الشرب وإستخدامها للأغراض الزراعية مثل مزارع الأسماك غير المرخصة. وبسبب انخفاض مناسيب هطول الأمطار، فإن آبار المياه الجوفية مُعرضة لخطر عدم إعادة شحنها بالمياه بشكل كامل[50] وأن استمرار إستخدام الموجود سيؤدي الى إستنزاف موارد المياه الجوفية.

ساهم عدد من العوامل المعقدة في تعريض الإدارة المستدامة للمياه للخطر. على سبيل المثال، ضعف الجانب التشريعي بشأن المياه وعدم نجاعة الخطط التنفيذية لإدارة المياه والري[51]. علاوة على ذلك، تم طرح عدة أسئلة حول فاعلية موازنة المياه بتقييم الطلب على المياه بشكل واقعي في جميع القطاعات وبما يخدم توجيه إتخاذ قرارات مستدامة.

وإلى جانب "اللامركزية غير المطبقة بشكل فعلي" التي تقوض إدارة المياه على المستوى المحلي والحوكمة الوطنية للمياه، تعتمد أطر الحوكمة الحالية على لوائح وتفويضات غير واضحة إضافة الى تعدد الجهات المعنية[52].

صورة: DCAF

الآثار على الصحة وسبل العيش والجريمة والنزوح

إن الجمع بين مخاطر الكوارث الحالية والمناخ المتغير بالإضافة إلى البيئة شديدة التدهور والتلوث لها مجموعة واسعة من الآثار المتتالية[53].

إن فقدان الموارد المائية، إضافة إلى ارتفاع مستويات التلوث، تفرض ضغوطا خطيرة على إمدادات المياه اللازمة لعدد متزايد من السكان، خصوصاً في المناطق الحضرية. ولا تعاني جميع مناطق العراق من ذات التأثر بهذه الظواهر؛ حيث تسجل محافظات الجنوب، البصرة خصوصاً، حيث المعاناة الأشد وما يترتب عليها من آثار صحية كبيرة أدت إلى مراجعة أكثر من 100.000 شخص مستشفيات محافظة البصرة بسبب الأعراض المتعلقة بسوء نوعية المياه بحسب إحصاءات العام 2018 [54]. بالإضافة إلى التأثيرات الصحية المباشرة، تتوفر عدد من المسارات التي تؤدي فيها هذه الظواهر إلى تفاقم أنواع الهشاشة الحالية. فقد تأثرت سبل العيش الزراعية بشكل سلبي بتلوث التربة والألغام وشحة المياه. في الأهوار، على سبيل المثال، أدى إنحسار سبل العيش التقليدية مثل تربية الجاموس إلى اضطرار المواطنين الى الهجرة من اماكنهم الأصلية والإنتقال الى أماكن أخرى تتوفر فيها المياه بكميات أكبر، مما أدى إلى نزاعات مع المجتمعات المضيفة أو الهجرة الى مراكز المدن حيث يفرض الوضع ضغطاً إضافياً على البنى التحتية والخدمات، مع احتمال التسبب في توترات[55] اجتماعية كالتي شهدتها مناطق جنوب شرق البلاد في العام 2023. وبحسب ما ورد، بعد مرور أكثر من أسبوع دون الحصول على المياه، إقتحم المتظاهرون المباني الحكومية وأقاموا نقاط تفتيش لإبعاد الشرطة عن المدينة[56].

كما أفادت تقارير بأن فقدان سبل العيش التي تعتمد الزراعة قد ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة مثل التهريب، وخصوصاً في مناطق الأهوار على الحدود العراقية الإيرانية. وعلى الرغم من ندرة البيانات المتاحة بهذا الشأن، فإن برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل على تحسين قاعدة البيانات (المحدودة) لرصد البضائع المهربة داخل وخارج العراق.

أخيراً، يمكن للتلوث البيئي أن يدفع نحو التظاهرات، كما حدث في العام 2018 في جنوب العراق حيث إندلعت احتجاجات واسعة النطاق بسبب تلوث المياه، تخللتها إستجابة أمنية مشددة[57]. وتفيد التقارير أن المجتمعات المتضررة تنظم نفسها بشكل متزايد ضد ممارسة حرق الغاز. ومع انتشار الجريمة المنظمة في الجنوب، أثار المحاورون بعض المخاوف من أن فقدان الدخل قد يؤدي إلى تغذية التطرف العنيف والجريمة المنظمة وخصوصاً بين السكان الذين يعتمدون على الزراعة وصيد الأسماك.

ومن الجدير بالذكر أن بعض شرائح المجتمع كالنساء والأطفال، هم أكثر عرضة لهذه التأثيرات. وسجل الأطفال النسبة الأكثر من الإصابة بالأمراض بسبب التلوث، فيما تواجه النساء مجموعة من التحديات تتراوح بين إرتفاع وتيرة العنف الأسري، وإرتفاع مستويات انعدام الأمن بالنسبة للأسر التي تعيلها النساء حيث يهاجر أفراد الأسرة الذكور بحثاً عن سبل عيش بديلة.

صورة: DCAF

أنشطة وأدوار قطاع الأمن لدعم الأمن المناخي والبيئي في العراق

تُعد الجهود التي تم إستئنافها لإعداد استراتيجية إصلاح القطاع الأمني وتحديث استراتيجية الأمن الوطني، فرصة كبيرة لدعم اليات عمل يقودها ويمتلكها العراق وتهدف الى إيجاد رؤية مشتركة تجمع مؤسسات قطاع الأمن العراقي من حيث السلطات والوظائف والقدرات المطلوبة فيما يتعلق بالأمن المناخي والبيئي، فضلاً عن إطار التنفيذ.

كما يمكن إستثمار عمليات صياغة هذه الإستراتيجيات لتعزيز الأبعاد الثلاثة للجهات المعنية في قطاع الأمن العراقي المتعلقة بالمخاطر المناخية والبيئية. يشير البعد الأول إلى صلاحيات المؤسسات الأمنية المعنية بإدارة مخاطر الكوارث والحماية المدنية، والتي يمكن من خلالها دعم جهود التخفيف من آثار التغير المناخي والتدهور البيئي على المجتمعات. ويشير البعد الثاني إلى السلطات المعنية بإنفاذ التشريعات البيئية وقدرات المعالجة، والتي يمكن أن تساعد في حماية البيئة من المزيد من التدهور والمساهمة في الجهود الرامية إلى معالجة التلوث. ويركز البعد الثالث على مفهوم الأمن وتقديم الخدمات التي تتمحور حول الإنسان والذي يؤدي بالتالي الى تعزيز شرعية الدولة والثقة في الحكومة.

ومع جميع الأبعاد الثلاث المؤشرة، فلا تزال بعض الفرص الهامة حاضرة وينبغي إستثمارها. والذي يؤكد أهمية عمليات تحديث الإستراتيجيات الجارية بشكل منهجي في مجال مخاطر الأمن المناخي والبيئي وتثبيت أهداف الإصلاح ذات العلاقة والتي يمكن أن توجه شكل قطاع الأمن العراقي في المستقبل وبما يؤمن ويوفر الحماية للناس والأرض والأمن.

حماية الناس

هياكل الحد من مخاطر الكوارث وأصحاب المصلحة

توجد الكثير من الجهات المختلفة المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث (المربعات الظاهرة في هذه الصفحات)، وتخضع الهيكلية والأدوار الحالية للمراجعة والتعديل وعلى نحو كبير. وهذا يؤدي إلى مضاعفات كبيرة ومختلفة. على سبيل المثال، وصف المحاورون الإطار التشريعي بأنه غير واضح[58]. ويمكن أن يتجلى ذلك في المناقشة الجارية حول منظومة الحد من مخاطر الكوارث بقيادة مدنية. في القرار الصادر عن مجلس الأمن الوطني (NSC) أنه واعتباراً من حزيران 2023، يتم نقل المسؤولية العليا لملف إدارة الكوارث إلى قيادة العمليات المشتركة في العراق، ولكن تم التراجع عن هذا القرار في تشرين ثان 2023، وأعيدت هذه المسؤولية إلى اللجنة العليا للدفاع المدني في وزارة الداخلية.

علاوة على ذلك، فإن تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث تتسم بالتعقيد بسبب وجود وحدات متعددة تمتلك نفس الأدوار والمسؤوليات، حيث أبلغت مجموعة من الجهات الحكومية عن مسؤوليتها عن أجزاء مختلفة من دورة الحد من مخاطر الكوارث (بما في ذلك اللجنة الوزارية العليا للدفاع المدني من خلال مديرية الدفاع المدني وقيادة العمليات المشتركة في العراق، ووزارة البيئة، وهيئة الحشد الشعبي، ومستشارية الأمن القومي). ومن بين العوامل ذات الصلة توزيع المهام وفق تصنيف الكوارث (على سبيل المثال، صحية، أو فيضان، أو الأنبعاثات الكيميائية أو الاحيائية أو الإشعاعية او النووية (CBRN) ، وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، وصف المحاورون في الدراسة وزارة البيئة[59] بأنها الجهة المعنية الرئيسة في مجال التكيف مع مخاطر الكوارث، ولكن يبدو أن هناك إفتقار الى المناهج التحليلية لتقييم التهديدات والمخاطر بشكل عام.

كما لم يكن من الممكن تأكيد الاليات العملية للاتصال والتنسيق بين المؤسسات، على الرغم من ذكر العديد من الهيئات أنها تتولى قيادة التنسيق (مثل قيادة العمليات المشتركة في العراق، مديرية الدفاع المدني في وزارة الداخلية واللجنة الوزارية العليا للدفاع المدني). في حين أن حجم الكارثة بدا ذا أهمية بالنسبة لمن سيتولى المسؤولية - مع تولي اللجنة المركزية للحد من الكوارث وحالات الطوارئ الأكبر حجماً - إلا أن الإجراءات الملموسة ووسائل الاتصال لاتزال غير واضحة. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع عضو في اللجنة الوزارية العليا للدفاع المدني[60] - IMCCDHC، الاّ أنها ستستفيد من إستثمار العلاقة مع هياكل قيادة العمليات المشتركة لتعزيز فهم الديناميكيات الداخلية. وتفيد التقارير الواردة بوجود وحدات للدفاع المدني في جميع الوزارات، والتي يتم تدريب كوادرها من قبل مديرية الدفاع المدني.

إضافة إلى ذلك، فإن الرأي السائد هو أن التنسيق بين المركز والأطراف ضعيف للغاية. ومع ذلك، تساهم مستشارية الأمن القومي[61] عبر التنسيق، دعم جهود الحماية من الكوارث في المحافظات والمناطق المعرضة للخطر وعبر التنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، مثل الأمم المتحدة ودول الجوار وجمعية الهلال الأحمر ووزارة الصحة وقيادة العمليات المشتركة.

علاوة على ذلك، أكد بعض الأشخاص الذين تم مقابلتهم أن مستشارية الأمن القومي كانت الجهة الرئيسة التي تولت تنسيق صياغة استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث (والتي أقرها مجلس الأمن القومي في العام 2016 [62]). ويمكن لمستشارية الامن القومي ان تستفيد من المزيد من البحث في هذا المجال في ضوء التداعيات الأمنية الكبيرة للمخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث.

تُعد مديرية الدفاع المدني في وزارة الداخلية أحد الجهات الرئيسة الفاعلة. وتدير غرفة عملياتها خطاً ساخناً مركزياً للإبلاغ والتواصل حول حالات الطوارئ، مع خطوط اتصال مباشر مع غرف عمليات الدفاع المدني المحلية في 15 محافظة، بما في ذلك العاصمة. كما يشمل الدفاع المدني أيضاً فرقة الإطفاء. كما أفادت التقارير الواردة بأن مجلس الوزراء وافق مؤخراً على تخصيص ميزانية إضافية كبيرة لوزارة الداخلية لبناء 100 مركز جديد للدفاع المدني وشراء المعدات.

تتألف اللجنة الوزارية العليا للدفاع المدني من عشر وزارات هي الداخلية والدفاع والتخطيط والصحة والاتصالات والبيئة والموارد المائية والخارجية والعلوم والتكنولوجيا وكذلك جهاز الأمن الوطني والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

تُعد قيادة العمليات المشتركة الجهة المعنية الرئيسة وقد تلقت الكثير من الدعم من بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق. يُعد رئيس الوزراء قائداً للعمليات المشتركة في حال الأزمات، وتكون القيادة لنائبه فيما خلا حالات الطوارئ، وهو ضابط رفيع برتبة فريق. وعلى الرغم من أن قيادة العمليات المشتركة ليست تابعة لوزارة الدفاع، إلا أن معظم موظفيها هم من القوات المسلحة العراقية. تنتشر قيادات العمليات على المستوى الوطني والمحافظات. حيث يوجد في كل محافظة خلية طوارئ – GEC وقيادة عمليات المحافظة، وهي مسؤولة عن إدارة الحوادث على المستوى المحلي. ولم يتمكن الفريق من التحقق بشكل مستقل عن وضع التواصل الرسمي والتعاون والتنسيق بين الوكالات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتحديداً بين المستويين الوطني والمحلي. لكن الرأي السائد هو أن التنسيق بين المركز والأطراف ضعيف للغاية.

يعتقد العديد من المحاورين الرئيسيين أن قيادة العمليات المشتركة في العراق تتحمل المسؤولية الأساسية في التصدي لمخاطر الكوارث والحد من أثاره. وفي الآونة الأخيرة، تم تكليف قيادة العمليات المشتركة بتأسيس مركز لإدارة مخاطر الكوارث والذي يعكس التركيز المتزايد في هذا المجال. وتم عقد عدد من المناقشات لإلحاق المركز الوطني لإدارة الكوارث والأزمات -NCCDM بمركز العمليات الوطني في رئاسة الوزراء مع مناقشة زيادة عدد الموظفين المدنيين (بنسبة 70%)، ليرتفع عددهم إلى 2000 مع توفير الموارد اللازمة.

جهاز مكافحة الإرهاب (CTS) والممول من وزارة الدفاع ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الوزراء العراقي. وهو جزء من قوة العمليات الخاصة ويساهم في جهود الحد من مخاطر الكوارث وحماية البنى التحتية الحيوية

تم تأسيس مستشارية الأمن القومي بالتزامن مع تأسيس مجلس الامن الوطني (NSC) بموجب الأمر المرقم 68 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العام 2004. وكان الهدف الأساس من تأسيس المستشارية تقديم المشورة إلى مجلس الامن الوطني بشأن مواضيع وسياسات الأمن القومي ودعم تنسيق استراتيجية أمنية موحدة. وكجزء من هذا التفويض، وبحسب ما أفاد به بعض المسؤولين الذين تم مقابلتهم، نظمت مستشارية الأمن القومي عدداً من الإجتماعات لمناقشة التهديدات الكيميائية والاحيائية والإشعاعية والنووية (CBRN). وقد ساعد ذلك في رفع مستوى وعي الجهات المعنية بشأن المخاطر المختلفة المتعلقة بتلك التهديدات وتعزيز العلاقة بين مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني

تدير وزارة البيئة مركز تنسيق سنداي العراقي ويتعامل مع مجموعة من الجهات المعنية بتقييم المخاطر، مثل هيئة الأرصاد الجوية العراقية في سلطة الطيران المدني التابعة لوزارة النقل والتي تقوم بجمع بيانات الطقس، والمركز المشترك للتنسيق والرصد والمعني بجمع بيانات المخاطر على مستوى المحافظة والمستوى الوطني ورفع التقارير الى مكتب رئيس الوزراء مع وجود خطط لربط المركز المشترك للتنسيق والرصد بقيادة العمليات المشتركة.

من الاستجابة إلى الوقاية

توصي المبادئ الجيدة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، بتفعيل أنشطة الوقاية من أجل تقليل احتمالية وقوع كارثة أو الحد من خطورة الحدث. وهي مسؤولية مشتركة على جميع أصحاب المصلحة، وتتضمن من ناحية تحليل وفهم مخاطر الكوارث، وتوعية المجتمع والتثقيف، بالإضافة إلى صياغة استراتيجيات التخفيف (مثل الاستثمارات في البنى التحتية، وتخطيط استخدام الأراضي وأنشطة التعامل مع الأخطار المحددة[63]).

وفي جانب الوقاية، تركز منظومة الحد من مخاطر الكوارث في العراق وهي كل من قيادة العمليات المشتركة في العراق والمركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث (NCDDC) والمؤسس حديثاً والدفاع المدني – تركز على الاستجابة والإغاثة، وقد حصل الفريق على بعض المعلومات المجزأة حول جهود الوقاية.

وفيما يتعلق بتحليل المخاطر، توجد بعض الجهود المنفردة التي تبذلها جهات معنية على نحو مستقل، على سبيل المثال المركز المشترك للتنسيق والرصد (JCMC) ووزارة التخطيط ووزارة الدفاع (من خلال الجهد الهندسي، وتركز معظم تلك الجهود على تأمين سلامة السدود والطرق) ونقطة الاتصال في مركز سنداي في وزارة البيئة. ومع ذلك، وفقا للمحاورين، فإن الأنشطة المنجزة لا تؤدي في كثير من الأحيان إلى إجراءات ملموسة، ويبدو ضعف التنسيق وتبادل المعلومات جلياً.

تنعكس الجهود المبذولة للحد من مواطن الضعف وتخفيف المخاطر الشديدة بحسب اللوائح المتعلقة بسلامة المباني، مثل قوانين مكافحة الحرائق، والتي يتم فرضها من خلال أقسام الدفاع المدني المحلية. وعلى الرغم من عدم التمكن من التحقق من مستويات الإنفاذ، أشار بعض المحاورين إلى ارتفاع مستوى التأثير السياسي الذي يمارسه المسؤولون.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الامني

تتوفر فرصة فريدة لدعم أطر التعاون بين الجهات التقنية المعنية ببيانات وتقييمات المخاطر بما في ذلك اليات دمج الخبرات والمعارف المحلية. ولمعالجة هذه الفجوة التحليلية الكبيرة، فإن تأسيس إدارة مختصة في مديرية الدفاع المدني أو المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث - NCDMC – تتولى توحيد جهود تقييم المخاطر المستمرة واستكمال الأساليب الحالية منهجياً وعلمياً سيكون خطوة مهمة نحو التحول من الاستجابة إلى الوقاية والتأهب. وسيتطلب الأمر أيضاً الإستثمار في تعزيز جمع البيانات للمساهمة في تقييمات المخاطر الشاملة، فضلاً عن القدرات التحليلية للسماح بترجمة البيانات إلى خطط وتنفيذها على المستوى التشغيلي.

يمكن لهذه الجهود أن تدعم دراسة مسارات تبادل البيانات المشتركة وآليات الإدارة لتمكين إتباع نهج شامل يوحد البيانات الحالية والتي جرت العادة على إدارتها بشكل منفصل. ومن ثم يمكن لها أن تشكل أولوية للخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، والحاجة إلى التعامل مع المخاطر المتعددة بما في ذلك المخاطر الطبيعية والتي يسببها الإنسان وكذلك المرتبطة بالنزاع، إضافة إلى الأوضاع الناشئة ومواطن الضعف، بما في ذلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. كما يجب العمل على استكشاف هذه الأمور من خلال نهج يركز على الناس، مع إيلاء الإهتمام بالفئات الهشة ومواطن الضعف والهشاشة بما فيها الإهتمام بشريحة النساء وذوي الإحتياج وكبار السن والأطفال، بالإضافة إلى عوامل الضعف الخاصة.

إضافة الى أخذ الفئات الهشة بنظر الإعتبار، فإن التحول من الاستجابة إلى الوقاية يمكن أن يتطلب أيضاً المزيد من المشاركة مع المجتمعات المحلية بوصفها المستجيب الأول وتمكينهم من دعم الجهود عبر الدورة الكاملة لإدارة الكوارث.

وبما أن الجهود الوطنية الحالية تركز في الغالب على بعض الكوارث المفاجئة، مثل الحرائق في المدن، فيمكن تقديم الدعم لتعزيز هذه الديناميكية من خلال تحليل المخاطر الذي يدمج مجموعة كاملة من المخاطر المناخية والبيئية مثل تلوث الهواء والماء والتربة أو حرائق الغابات. فضلا عن الكوارث البطيئة الظهور مثل ارتفاع مستويات سطح البحر والجفاف.

ويمكن أيضاً إستشراف اليات جعل البيانات قابلة للتنفيذ، كمجال عمل آخر. بالنسبة للجهات المعنية في قطاع الأمن العراقي، فهذا يعني إثراء قدراتها الاستراتيجية والتشغيلية وخطط الانتشار. تعتبر الإمكانات المتاحة ضمن هذا المقترح واعدة للغاية وستظهر نتائج ملموسة مثل تخطيط القدرات بكلف محددة لدعم الأدوار في مجال إدارة مخاطر الكوارث. وبعيداً عن قطاع الأمن، يمكن لبيانات المخاطر أن توجه الاستثمارات في البنى التحتية لتقليل مواطن الضعف في المجتمع والدولة. وهذا يعني ربط عمليات التخطيط في مجالات المناخ والأمن والتنمية بالبنى التحتية المقاومة للكوارث، وتحسين عمل منشآت معالجة المياه وتوزيعها وكذلك إدارة النفايات، والاستثمار في التقنيات الحديثة للزراعة.

على سبيل المثال وفي إطار العمل على تعزيز إدارة المياه، تم توقيع إتفاقية[64] دعم مراقبة عملية إنتاج المحاصيل من حيث المياه المستخدمة في الزراعة والمبرمة بين منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الموارد المائية مؤخراً.

وأخيرا، تبرز فرصة لدعم المؤسسات الوطنية المعنية بتأسيس أنظمة رصينة للإنذار المبكر. يستحق المركز المشترك للتنسيق والرصد (JCMC)، ومديرية التغير المناخي في وزارة البيئة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة إلى قيادة العمليات المشتركة في العراق (JOC-I) مزيداً من التحليل فيما يتعلق بواقع القدرات والجهود المبذولة لتطوير المنظومة الحالية للإنذار المبكر في

مجال الزلازل والتنبؤ بالطقس.

حوكمة مخاطر (Risks) الكوارث

وتشمل أنشطة الجهوزية العمل على اعداد خطط شاملة لإدارة الكوارث، وترجمة المخاطر وعوامل المرونة إلى مبادئ توجيهية ملموسة وقابلة للتنفيذ. يتضمن ذلك توضيح الأدوار والمسؤوليات، وإنشاء بنى تحتية مستدامة ومخصصة لإدارة الكوارث ويمكن تفعيلها، والتخطيط للموارد والتمويل المطلوب، بالإضافة إلى تأسيس شبكة اتصالات تجمع الجهات المعنية (بما في ذلك المجتمعات) وأنظمة الإنذار المبكر[65].

تشير بعض المصادر القديمة إلى وجود مسودة خطة للحد من مخاطر الكوارث (DRR)[66] والتي لم تتسنى الفرصة للتحقق من وجودها. وخلال المقابلات، أشارت العديد من الجهات المعنية إلى وجود خطط استجابة للكوارث فيها[67]. وتستحق هذه الخطط الفردية المزيد من التحليل، خصوصاً مع بيان أنها لا تتضمن بروتوكولات للإنذار المبكر للكوارث سريعة الحدوث.

وفيما يتعلق بالجهوزية، أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى الجهود المبذولة للإحاطة بالقدرات المتاحة: وذكرت قيادة العمليات المشتركة في العراق العمل على قاعدة بيانات لكافة القدرات والإمكانات المتاحة في الوزارات، والتي يمكن للجميع الوصول إليها. وتفيد التقارير أن مديرية الدفاع المدني لديها المعرفة الوافية بجميع قدرات الدفاع المدني المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية أو المعدات. ويتم تحديث قاعدة البيانات بشكل شهري ومشاركتها مع وزارة الداخلية.

اما بالنسبة للموظفين المدربين والمستعدين، فبينما لم يتمكن الفريق من التحقق من أعداد الموظفين بدقة، بدا عمومًا أن مستوى المعدات المتاحة كاف. ولدى الدفاع المدني أكاديمية تدريب، والتي توفر تدريبًا أساسيًا لمدة 45 يومًا لجميع المنتسبين الجدد الذين ينضمون إلى المديرية. يتمتع الدفاع المدني بحضور قوي على المستوى المحلي، حيث ذُكر وجود 225 مركزًا للدفاع المدني في جميع أنحاء البلاد (على الرغم من أن هذا العدد غير كاف، وفقًا للمحاورين). ويبقى بامكان قيادة العمليات المشتركة الإعتماد على الموارد العسكرية. وسيكون من المهم التعرف على عدد الجهات الموجودة تحت تصرفها وما هي الطرائق الدقيقة للاستفادة من قدرات الجهات المعنية الأخرى.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني

ينبغي وعلى المستوى السياسي والوزاري التركيز على جمع المستويات التقنية والسياسية من أجل إعداد خريطة أفضل للجهات الفاعلة والتشريعات وأطر السياسات، والتي من شانها توضيح السلطات والأدوار والمسؤوليات الدقيقة، فضلاً عن تقديم التوجيه والمشورة بشأن التنسيق بين المؤسسات.

كما ينبغي التأكيد على الإعتراف بالدور الإستراتيجي لوزارة البيئة في مجال التعاون مع جهات التنسيق في مركز سنداي التابع للوزارة. تؤدي وزارة البيئة دورًا رئيسيًا في تنسيق الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات وإعداد التقارير ومراقبة إطار سنداي. وعلى وجه التحديد، فإن تدفق المعلومات والتحليلات لتوجيه التخطيط العملياتي بين الجهات الفاعلة التي يقودها المدنيون والاطراف الفاعلة في قطاع الأمن ستكتسب أهمية خاصة.

أن تأسيس المركز الوطني الجديد لإدارة الأزمات والكوارث – NCCDM سيوفر فرصة أخرى لتطوير استراتيجية وطنية متعددة الجهات للحد من مخاطر الكوارث وخطة شاملة لإدارة الكوارث، والتي من شأنها توضيح الأدوار والمسؤوليات بين قيادة العمليات المشتركة والمركز الجديد والدفاع المدني، ووضع إطار شامل لتوحيد الجهود المشتتة بين الجهات الفاعلة والتي تركز حاليًا وفي الغالب على الأجزاء الفردية من دورة الحد من مخاطر الكوارث. كما يتعين بناء الشراكات الضرورية في هذا المجال، بما في ذلك مع بعثة الناتو في العراق والتي تقدم الدعم لقيادة العمليات المشتركة وفي تأسيس المركز الوطني لإدارة الازمات والكوارث.

التخطيط المالي وإدارة الموارد البشرية

إن أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والعامل الأساسي لاستدامتها وقابليتها للتشغيل هو تطبيق نهج منظم نحو تقدير التكاليف والاستدامة المالية لإدارة الموارد البشرية ولا تعد قيادة العمليات المشتركة ومركز ادارة الازمات والكوارث والدفاع المدني مستثناة من هذا المبدأ. وهذا يعني العمل المشترك بين الجهات المعنية بأمور الموازنة والمالية والأجهزة الأمنية لمناقشة كلف التدريب والرواتب والمخصصات والتكاليف التشغيلية، فضلاً عن المعدات والبنى التحتية.

وفيما يتعلق بالموارد المالية والموازنة، تفيد التقارير أن كلاً من رئيس الوزراء والمحافظات كانوا ينفقون من موازنات الطوارئ[68] ومن الأسئلة التي أثارها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والذي سيكون امرا مناسباً للمتابعة هو عدم الوضوح بشأن بنود الميزانية التي يمكن أن تمول جهود الوقاية من الكوارث والتخفيف منها. علاوة على ذلك، ووفقاً لما ذكره المحاورين، لا توجد حالياً تكاليف لهياكل قيادة العمليات المشتركة ومركز ادارة الازمات والكوارث المخطط لها، بالتالي لا توجد معلومات في الموازنة حول حجم الموارد المطلوبة لإنشاء هيكلية فعالة للحد من مخاطر الكوارث.

ووصف المحاورون ان الإرتقاء بجهود جمع البيانات من شأنه أن يمكن من إعداد الميزانية القائمة على البيانات واستشراف المتطلبات المستقبلية. ومن الأمثلة التي تم تقديمها غرفة عمليات الدفاع المدني التي تقوم بجمع وتحليل البيانات، على سبيل المثال، عدد المكالمات وأنواع الحوادث والاستجابة (مثل وقت الاستجابة). لكن هذه البيانات، وفقًا للمحاورين، لم تدخل في التخطيط أو إعداد الميزانية.

وبالمثل، فإن إدارة الموارد البشرية شرط أساسي لتقديم الخدمات الفعالة لإدارة مخاطر الكوارث. فإن أحد الجوانب التي ركز عليها المستجيبين باستمرار هو نظام تناوب الموظفين في الشرطة. وكان هناك إجماع بين المحاورين على أن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب معرفة تقنية ومجموعة مهارات مرتبطة بها وتتطلب الكثير لتطويرها من أجل الوصول الى الإستثمار الأمثل في أنشطة تطوير قدرات الدفاع المدني.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني

يتمثل مجال التركيز التالي بإدراج بُعد التخطيط المالي للحد من مخاطر الكوارث. وقد تكون المناقشات المنعقدة بشأن تنفيذ استراتيجيات إصلاح القطاع الأمني والأمن الوطني الجديدة فرصة مهمة لبدء عملية تحديد مستويات ملموسة من الطموح، والتنبؤ بمتطلبات تطوير القدرات المستقبلية وحساب الكلفة.

علاوة على ذلك، يجب العمل على التعرف على التحديات المتعلقة بالإدارة من أجل الحد الأمثل من مخاطر الكوارث، مثل معدل التدوير الوظيفي في جهاز الشرطة. ومن المجالات المحددة التي تستحق اهتماماً خاصاً استكشاف جدوى وفائدة إنشاء مسارات وظيفية متخصصة معينة، والتي قد تضيف أيضًا إلى مكانة العمل في الدفاع المدني. وبالنسبة للقوات المسلحة، حيث يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام لدراسة سبل تنظيم وظائف الحد من مخاطر الكوارث (وحدة مخصصة، ادماج عناصر الحد من مخاطر الكوارث في التدريب القياسي

وغيرها)، بالإضافة إلى دراسة تداعيات معدل الأعمار المرتفع في قطاع الأمن والتي يمكن أن تؤثر على الفعالية التشغيلية في الاستجابة للكوارث.

التنسيق التنازلي والتصاعدي

أثبتت التجارب الدولية أن آليات التنسيق الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها وباستمرار أنها تشكل تحديا، والعراق ليس إستثناءاً في هذا الصدد[69].

فهناك حسابات مختلفة حول فعالية التنسيق في عمليات الاستجابة المشتركة التي تشمل مختلف قطاعات الأمن والجهات الفاعلة الأخرى. ومن بين التحديات التي تواجه التنسيق، سلط المحاورون الضوء على قضايا القيادة والسيطرة بين وضمن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

وكان دور الجهات المدنية المعنية أحد أهم الأسئلة المطروحة في مجال التنسيق. إن من شأن الجهود الحالية لدعم مديرية الدفاع المدني في إنشاء المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث أن تدعم الامكانيات التي من شانها ان تصبح مبادرة مهمة لتعزيز مهام القطاع الأمني في خدمة الناس. كما تحدّث الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن الحاجة في نهاية المطاف إلى قيادة مدنية لهيئة وطنية معنية بإدارة مخاطر الكوارث من أجل تشخيص مكانة الجهات المدنية الفاعلة ودورها في دعم هيكلية الحد من مخاطر الكوارث بشكل واضح. وذكر اصحاب المصلحة، ان قيادة العمليات المشتركة في العراق فقط تمتلك القدرة اللازمة لقيادة الحد من مخاطر الكوارث في الوقت الحاضر؛ ومع ذلك، فإن أحد الأمثلة على التنسيق الناجح الذي شدد عليه المستجيبون خلال المقابلات هو فاعلية جهود التنسيق التي يقودها الدفاع المدني، بما في ذلك التنسيق مع البلديات والمحافظات. وهنا، طرح أصحاب المصلحة سؤالاً حول سبل تمكين وتعزيز دور الجهات الفاعلة المدنية مثل الدفاع المدني والمركز المشترك للتنسيق والرصد – JCMC ووزارة البيئة، وكذلك على مستوى المحافظات والبلديات.

لذا ينبغي النظر إلى هذا الأمر في ضوء المخاطر المرتبطة وبحصول فراغ في الفترة الانتقالية والذي يمكن أن تملأه جهات أخرى. يؤثر هذا الخلل في التنسيق سلبا على فاعلية العمليات، الامر الذي يؤدي إلى ما أسماه أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم "النهج المختلط للجهات المعنية في قطاع الأمن" في الاستجابة للكوارث.

صورة: ICRC/Mike Mustafa Khalaf

مجالات العمل المحتملة ضمن برامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني

سعياً للإستفادة من الخبرات الرصينة، يمكن العمل على تشخيص الفجوات المحتملة في جهود الحد من مخاطر الكوارث بين الجهات الفاعلة، على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والجهات المدنية المعنية، من خلال الدورة الكاملة للحد من مخاطر الكوارث. ويتطلب ذلك مزيدًا من التحليل، على سبيل المثال فيما يتعلق بجوانب محددة مثل تحسين سبل الاتصالات وتبادل المعلومات بشأن تحليل المخاطر من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني. وثمة حاجة أيضًا الى إشراك المؤسسات على المستوى المحلي بشكل كامل في جهود التخطيط والاستعداد. إن تصميم المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث بحسب الخطة، والذي ذُكر أنه يستهدف أيضاً إنشاء مراكز محلية في جميع المحافظات مع ضمان عناصر الإرتباط مع وزارة الداخلية ووزارة البيئة والدفاع المدني، من شأنه أن يكون خطوة مفيدة لتوحيد هيكلية إدارة مخاطر الكوارث وتمكين مشاركة أقوى للجهات المدنية.

حماية الأرض

تعد حماية البيئة في العراق أحد المهام المعقدة والتي تتطلب مشاركة مجموعة من أصحاب المصلحة في القطاع الأمني وغير الأمني، بالإضافة إلى أهمية توفر مجموعة واسعة من المهارات التقنية وفهم أوسع للعوامل الكثيرة التي تضغط، أو على الأقل تعزز القدرة على الصمود في مجال النظم البيئية المحلية. ومن الواضح أن الواجبات والمسؤوليات ذات الصلة تمتد إلى ما هو أبعد من دور قطاع الأمن والتركيز على الجرائم البيئية، خصوصاً عند النظر إلى الكثير من الأضرار الخطيرة التي تلحق بالبيئة والتي لا يتم تجريمها عادة[70].

وتماشيًا مع الطبيعة الاستكشافية لدراسة التقييم، يستخدم الإطار التحليلي أدناه لدراسة دور قطاع الأمن ليس فقط في إنفاذ القوانين لما قد يشكل جريمة بيئية فحسب، بل أيضاً في اكتشاف ومنع مجموعة واسعة من الممارسات التي قد تضر بالبيئة وتمس امن الإنسان. إن أخذ نطاق أوسع من الممارسات الضارة في الاعتبار يتماشى أيضاً مع القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعمه العراق بالتصويت لصالحه[71]، والذي يعترف بـ "الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة [والذي] يرتبط بحقوق الأنسان الأخرى وبالقانون الدولي النافذ[72]". علاوة على ذلك، يؤكد الدستور العراقي لسنة 2005 [73]على الحق في الحفاظ على بيئة سليمة.

وبالاشارة الى القسم الخاص بالمخاطر، فإن مجموعة من الممارسات الضارة

بيئياً كانت ولا تزال تساهم في التدهور البيئي في العراق، فضلا عن التلوث المرتبط بعدم نجاعة جهود إدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي، والتلوث المتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز، والتلوث المرتبط بمخلفات الحروب بالإضافة إلى الاستخدام غير الحكيم للمياه والذي لا يراعي الإستدامة، وإدارتها التي يُشار إليها بانتظام على أنها أهم المخاوف البيئية.

الإطار التشريعي والتنظيمي

يتكون الإطار القانوني الوطني بشكل أساسي من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لعام 2009، والذي يُعرف، وعلى نطاق واسع، أنواعًا مختلفة من الجرائم البيئية والعقوبات. وقد لفت العديد من الاطراف المعنية الانتباه إلى العديد من الأسئلة التي لم تجد الحلول بالتالي زيادة الغموض القانوني، ما يجعل التنفيذ صعبًا وعرضة للاستغلال من قبل المخالفين. تشمل الأمثلة الافتقار إلى التعاريف والدقة (على سبيل المثال، ما يشكل نظامًا بيئيًا، وقائمة محددة من المواد الخطرة، وحدود مستويات التلوث، والعواقب القانونية الملموسة والعقوبات)، مع الإشارة إلى الاتفاقيات الدولية (مثل إعتماد اتفاقية روتردام لتعريف المواد الكيميائية الخطرة). ويرجع أيضًا عدم تجسيد الاتفاقيات الدولية بشكل خاص إلى حقيقة أن العراق كان قد انضم إلى معظم الاتفاقيات الدولية بعد العام 2009 ومن ثم صياغة قانون حماية البيئة العراقي.

توجد العديد من النصوص القانونية الأخرى ذات الصلة، مثل قانون العقوبات لعام 1969 ونظام حماية المياه لعام 2001، فضلاً عن المعايير البيئية للكمارك، وتقييمات الأثر البيئي التي تجريها وزارة البيئة، والتي لم يتم تقديمها بشكل منهجي بحسب ما ذكره المحاورون.

وقد وقع العراق وصادق على مجموعة واسعة من المعاهدات الدولية المختلفة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، مثل اتفاقية التنوع الاحيائي (2009)، واتفاقية رامسار (2008) وإتفاقية كيوتو 2009 واتفاق باريس 2016 واتفاقية بازل (2011) واتفاقية ستوكهولم (2016). وكذلك اتفاقية التجارة الدولية لأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض (2014 [74]). علاوة على ذلك، أكد العراق قبوله لاتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي عام 1974 [75].

وقد سلط المحاورون الضوء على ثلاث قضايا محددة: حيث تُعد شحة وتلوث المياه أحد أكبر التهديدات المحتملة على الأمن الوطني والإنساني في العراق، لذا فإنهما يستحقان اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، وتوفير الخبرة اللازمة لتعزيز العمليات الوطنية القائمة. وفيما يتعلق بالمسؤولية العامة، توفرت العديد من التفسيرات حول وجودها من عدمه؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار القطاع العام العراقي والذي يضم أكثر من 5 ملايين موظف حكومي، فقد يكون هذا مجالاً رئيسياً. والأهم من ذلك، أن تطبيق القانون البيئي في العراق يواجه العديد من التحديات التي تتعلق بإنفاذ التشريعات الحالية ومعايير حماية البيئة. وقد يُنظر إليها على أنها غير موحدة أو ضعيفة أو تمييزية في بعض الأحيان.

مجالات العمل المحتملة ضمن برامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني

سلط المشاركون الضوء على آثار إنفاذ القانون البيئي الذي يعمل في سياق قانوني وتنظيمي غير واضح. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2023، بتكليف بعثة لبحث أفاق العدالة البيئية، والتي شخصت الحاجة إلى مراجعة وتحديث التشريعات المتعلقة بحماية البيئة. وتوصلت مهمة مركز جنيف لحوكمة القطاع الامني إلى نتيجة مماثلة مفادها أن ذلك سيكون عناصر مهمة يجب معالجتها في مجال المناخ والبيئة.وتعمل وزارة البيئة منذ العام 2022 على تعديل قانونها المرقم 27 لسنة 2009, ولكي يعكس بشكل مناسب الحاجة الملحة لحماية البيئة ودمج الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي انضم إليها العراق منذ العام 2009، يجب أن يشمل هذا العمل جوانب اخرى مثل تعريف ما يشكل جريمة بحق البيئة وفق قانون حماية البيئة وقانون العقوبات، والدقة حول الغرامات والعقوبات، بما في ذلك الاعتبارات المحتملة حول الجرائم مقابل المخالفات وتعريفات أكثر تحديدًا للأنواع المختلفة من السلوكيات والمواد المحظورة، بما في ذلك اللوائح الداخلية عند الضرورة، بالإضافة إلى التوافق مع التشريعات المحلية الأخرى. والذي يشمل أيضاً تعزيز الحماية للمجتمع المدني والمدافعين عن البيئة والمخبرين عن الأضرار البيئية. ويمكن أيضاً استكشاف إمكانية تأسيس التزام قانوني عام حول التلوث البيئي الشديد، أو توضيح نطاقه من أجل منع التجاوزات والإرتقاء بتحمل المسؤولية بالنسبة للجهات الحكومية التي تساهم بالتلوث.. وأخيراً، قد يأخذ هذا التحديث بعين الاعتبار الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي انضم إليها العراق منذ عام 2009.

ونظرا لأهمية موضوع المياه في العراق، فإن إنشاء وتنفيذ معايير إدارة المياه في الوقت الحاضر سيكون محط تركيز جدير بالاهتمام حيث يتم مراجعة أُطر السياسات، والعمل مع وزارات البيئة والداخلية والموارد المائية.

توضيح الأدوار والمسؤوليات

الجهات المعنية

تتولى الكثير من المؤسسات إدارة الملف البيئي في العراق (مربعات النص في هذه الصفحة). ويشمل ذلك عددا من دوائر الوزارات المدنية والأمنية، مثل مجلس ألامن الوطني[76]، التي ظلت اجراءاتها في مواجهة التدهور البيئي غير كافية. أما بالنسبة للوزارات، فيبدو أن لوزارة الداخلية دور كبير حيث توجد أجهزة الشرطة بمسؤوليات وتفويضات مختلفة وغير واضحة في بعض الأحيان[77]. وتمتد قلة الوضوح أحيانا إلى وزارات أخرى كما هو الحال مع المشرف البيئي[78] والذي يرتبط بوزارة الداخلية فنياً، وبوزارة البيئة إدارياً.

كما تتولى وزارة البيئة مسؤوليات إضافية مثل إنفاذ القانون والتحقيق[79]. عندما يتعلق الأمر بالمياه، فإن إنفاذ ومسؤولية الإدارة البيئية تقع على عاتق وزارة الموارد المائية. أما بالنسبة للجرائم العابرة للحدود الوطنية فإنه يتم التعامل معها من قبل هيئة المنافذ الحدودية[80] ومكتب المنظمة الدولية للشرطة الدولية (الإنتربول). وبينما تقوم الأخيرة بتنسيق تبادل المعلومات على المستوى الدولي، فإنه لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يتعلق ذلك أيضاً بالجريمة البيئية المنظمة.

يؤدي هذا التنوع في الجهات المعنية في الوزارات والوحدات وفيما بينها إلى مجال عمل معقد، يفتقر إلى تحديد واضح للمسؤوليات مما يسمح باستغلال الثغرات المحتملة. ويمكن أن يتجلى ذلك بشكل بارز في وحدات الشرطة المختلفة في وزارة الداخلية، والتي يمكن رفدها بتفويض واضح يعتمد على أفضل الممارسات الدولية.

وتوجد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى التي لم تكن جزءا من البحث، ولكنها تمتلك إمكانات إضافية ذات صلة ومن شأنها المساهمة في إدارة بيئية أفضل[81]. كما يوجد المزيد من الجهات الفاعلة في مجال الإدارة البيئية على مستوى المحافظات والبلديات، والتي لم يتمكن فريق البحث من دراسة دورها بما في ذلك دور المجتمعات.

ومن الواضح أن طرائق التنظيم والإنفاذ يجب استكمالها أيضاً من خلال بذل جهود مماثلة للعمل مع قطاع العدالة والذي تنفذه بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ شهر أيار 2023.

مجلس الأمن الوطني (NSC). برئاسة رئيس الوزراء وهو أعلى مجلس أمني في العراق وأعضاؤه هم مستشار الأمن القومي ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والعدل ورئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي.

وفي اطار عمل وزارة البيئة، يتولى المشرف على البيئة مهام إنفاذ القانون تجاه الأنشطة التي تؤثر سلبًا على البيئة. ويتولى مفتشو البيئة في الوزارة مهام التحقيق والتحري عن الجرائم البيئية. وعلى المستوى الداخلي توجد أربع إدارات إقليمية تابعة لوزارة البيئة مسؤولة عن تنفيذ السياسات.

وزارة الموارد المائية: تتولى وزارة الموارد المائية مسؤولية تنظيم استخدام المياه السطحية والجوفية لتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المائية وتنميتها. فيما يتركز عمل شرطة المياه في حماية الممرات المائية وجودة المياه، على سبيل المثال حالات التسرب النفطي، وهي جهة إنفاذ قانون تابعة لوزارة الموارد المائية.

اما هيئة المنافذ الحدودية، والتي تأسست عام 2016، وهي هيئة مستقلة مسؤولة عن إنفاذ القانون على حدود العراق الدولية. ويتكون اعضاؤها بشكل رئيسي من موظفي الكمارك والمخابرات ووزارة الداخلية ووزارة البيئة وهم من بين أصحاب المصلحة الآخرين.

تم تأسيس الشرطة البيئية في وزارة الداخلية عام 2015 ضمن المديرية العامة للدفاع المدني (وقد أصبحت مديرية مستقلة في وزارة الداخلية بداية عام ٢٠٢٤ بعد المقابلات). وترتبط فنياً بالمشرف البيئي في وزارة البيئة والمسؤول عن إنفاذ القوانين البيئية (مثل التحقيق في الجرائم البيئية، وضمان المعايير الصحية لمنع تلوث التربة أو الماء أو الهواء، ومكافحة الإشعاع، وتنفيذ الأوامر القضائية والقرارات الإدارية الصادرة عن وزارة البيئة)، ورفع مستوى الوعي البيئي. لدى الشرطة البيئية فرق للتدخل والعلاج المتخصص لمكافحة التلوث. ومن خلال دمجها في المكاتب المحلية للدفاع المدني، تمتلك الشرطة البيئية 16 مكتباً في مختلف المحافظات ويعمل فيها حوالي 300 منتسب. وضمن مديرية حماية المنشآت في وزارة الداخلية، تتولى شرطة النفط مسؤولية حماية حقول النفط العراقية والبنى التحتية لقطاع النفط. كما تُشرف وزارة الداخلية على الشرطة الاتحادية، وحرس الحدود، فضلاً عن الشرطة النهرية وشرطة المرور مع التركيز على مراقبة الممرات المائية والطرق. وكثيراً ما تقدم الشرطة الاتحادية الدعم لوحدات الشرطة المحلية العاملة في مراكز الشرطة والبالغ عددها 746 مركزاً في مجال مواجهة التحديات الأمنية.
وتعد وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية الذراع الاستخباري الرئيس لوزارة الداخلية، وهي مكلفة بجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية حول التهديدات الأمنية الداخلية ولديها مديريات متخصصة في مجال الجرائم المنظمة والبيئية، والوكالة مسؤولة عن مراقبة امتثال العراق للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف مثل معاهدة الحفاظ على الانواع البرية من الانقراض أو اتفاقيات بازل وستوكهولم. وعلى المستوى المحلي، يقوم ضباط شرطة البيئة بإنفاذ القوانين البيئية.

الإنفاذ

اتفق المحاورون ليس فقط على ضعف الجانب القانوني والتنظيمي فحسب، بل يتعداه الى ضعف وعدم توحيد جهود إنفاذ التشريعات الحالية ومعايير حماية البيئة وتباينها في بعض الأحيان.

وتوفر الوظائف الثلاث الآتية المتعلقة بمكافحة الجرائم البيئية إطاراً مفيدًا لتحليل دور قطاع الأمن في حماية البيئة، فضلاً عن الأنشطة المحتملة للإصلاحات المستقبلية مثل الكشف عن الانتهاكات، وفرض العقوبات (أو غيرها من الإجراءات) ضد الجناة، والوقاية من الضرر المستقبلي[82].

تحري الانتهاكات

يتم التحري عن الانتهاكات وفق المعايير البيئية في العراق إما من خلال المراقبة النشطة التي تمارسها الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون أو من خلال متابعة بلاغات الأفراد أو المؤسسات العامة.

وتقوم مختلف الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون، مثل شرطة البيئة، والمفتش البيئي في وزارة البيئة والشرطة النهرية، بدوريات نشطة وإجراء عمليات تفتيش للكشف عن الإنتهاكات والمخالفات بحق البيئة. واشارت الشرطة البيئية على وجه الخصوص الى أعداد كبيرة جدًا من عمليات التفتيش، بما في ذلك ما يقرب من واحد من خمس هذه العمليات قادت إلى اكتشاف أحد الإنتهاكات. وتشمل أكثر هذه الممارسات انتشاراً ذبح المواشي بصورة غير قانونية، والتخلص غير القانوني من النفايات، والصيد الجائر وغير التقليدي للطيور والأسماك. بالإضافة إلى عمليات التفتيش المقررة، أفادت شرطة البيئة الى ممارسة الرصد والمراقبة بحق المشتبه بهم بعد تلقي البلاغات من السكان ووزارة البيئة.

تتوفر بعض الأمثلة مثل الطلبات التي تتقدم بها جهات الإنفاذ المختلفة لممارسة عمليات مشتركة والدخول في شراكات لحماية البيئة. وسلطت شرطة البيئة الضوء على العمل بشكل خاص مع مفتشي وزارة البيئة حيث تجتمع خبرة وسلطة شرطة البيئة مع موارد المفتشين، والسلطة القانونية للتحقيق وفرض الغرامات، والمعدات والخبرات الفنية، مثل تحديد مستويات التلوث المسموح بها. ووصف بعض المحاورين إقتصار دور الشرطة البيئية في الغالب على تنفيذ أوامر مفتشي البيئة واحالة المخالفين في القطاع الصناعي الى القضاء والكشف عن مستويات التلوث غير القانونية. وقامت مختلف الجهات المعنية في وزارة الداخلية، مثل شرطة البيئة والهيئة العامة للكمارك ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة ووزارة البيئة، مؤخراً بتنفيذ عملية مشتركة "عملية الطيرالعاصف" للتصدي للاتجار غير المشروع بالحياة البرية. وفي حالات أخرى، ذكرت الشرطة البيئية انها استخدمت زوارق الشرطة النهرية لإجراء عمليات تفتيش مشتركة في محافظة البصرة، وعمليات اخرى لحماية الممرات المائية من التلوث والصيد الجائر للأسماك والطيور. ولدى الشرطة البيئية أيضاً عدداً من مسؤولي الاتصال في وزارات أخرى، وإستدركت عدم تحقق الفائدة الحقيقية منهم كمورد لحد الان.

وشدد المشاركون على عدة عوامل تحد من فاعلية عمليات التفتيش والدوريات. في البداية، وصف المحاورون لوائح وتفويضات قانونية غير واضحة تؤدي إلى ما وصفه ممثلو المجتمع المدني بالنهج السلبي من جانب أجهزة إنفاذ القانون بشأن الجرائم والأضرار البيئية. وهناك قيد آخر يتمثل في حقيقة أن حماية البيئة لا تشكل أولوية عالية بالنسبة لمجتمع الأمن الداخلي. وهذا واضح في قلة الموازنة الممنوحة، على سبيل المثال وبحسب ما ورد، لا توجد لدى الشرطة البيئية موازنة للأغراض التشغيلية مثل النقل، وأشاروا إلى أنه يتعين على ضباط الشرطة استخدام سياراتهم الخاصة للتوجه إلى مواقع الجريمة؛ ومن الواضح أن هذا يحد من فاعلية الدوريات وعمليات التفتيش. علاوة على ذلك، فإن قلة الموارد والموظفين يجعل من الصعب مواجهة بعض الجناة، حيث أشار محاورو المجتمع المدني إلى عدم القدرة على مواجهة بعض العناصر لكن، في حالات أخرى، بدا الاعتماد على قدرات الإنفاذ القوية أمراً ممكناً. وسلط الخبراء الذين تم مقابلتهم الضوء على أحد الأمثلة التي تم فيها استدعاء الجيش لتقديم

الدعم في تفكيك الالاف من مزارع الاسماك غير القانونية (والتي تسببت في خفض إمدادات المياه لما يصل إلى 25 مليون شخص). مما يدل على أن الإنفاذ البيئي الفاعل يمكن أن يكون حقيقة عندما يوجد تهديد أمني اخر.

وأخيرا، فإن الكادر العامل في الشرطة البيئية محدود للغاية. بالتالي، هناك عدد قليل من المؤسسات والجهات المعنية بحماية البيئة لا يعرفون بوجود الشرطة البيئية، وهو ما اكدته الاطراف المعنية؛ ونادراً ما تشارك وحدات الشرطة المحلية في إنفاذ القانون البيئي بسبب ضعف الخبرة والمعدات. . كما لم يتم إستثمار دور المجتمع في مجال الرصد والكشف كعامل مساند، بالشكل الكافي.

العقوبات والمعالجة

يتراوح فرض العقوبات بين الغرامات، وتجميد تجديد الرخص وحالات القاء القبض، وكذلك الغاء التراخيص للشركات والمؤسسات، أو فرض قيود على وصول المزارعين إلى الأسواق.

أفادت شرطة البيئة باتباع إجراء قياسي للتعامل مع المخالفين بعد اكتشاف جريمة ما، فبمجرد تحديدهم، يتم إحالة القضية إلى المحاكم ويتم منح المخالفين إطارا زمنياً محدداً لوقف الضرر البيئي. على سبيل المثال، إذا كانت المواقع الصناعية تفتقر إلى الترخيص البيئي والإذن العام اللازم للقيام بالأنشطة الصناعية، فإنه على الشرطة البيئية التحقق من هذه المعلومات من خلال الزيارات الميدانية. وبعد ذلك، تحيل الشرطة الدعوة إلى قاضي التحقيق الذي يُصدر امر الإنفاذ. وذكر العديد من المحاورين أن القضاة ليسوا بالضرورة متخصصين في التشريع البيئي وليس لديهم المعرفة التقنية والعلمية، مثل كيفية تحديد العلاقة السببية – وفق القانون – بين إحراق الغاز والأمراض السرطانية التي تُصيب الأفراد، بالتالي البت في الدعاوى. وهذا يوضح أهمية شمول قطاع العدالة بعملية الإصلاح.

وهناك حاجة إلى فرض صيانة النظم البيئية والغرامات وحالات التوقيف باعتبارها العقوبات الأكثر شيوعاً بحسب المحاورين. وتعمل الشرطة البيئية بشكل وثيق مع وزارة البيئة بشأن تعليق التراخيص والتصاريح الممنوحة. وفي حالة تجاوز المزارعين للحصص المائية، أشار المحاورون إلى إمكانية تقييد قدرتهم على بيع المحاصيل المنتجة.

وأشار المحاورون إلى أن الغرامات والعقوبات لا تتناسب مع الضرر المتحقق، كما أنه من النادر دفعها فعلياً بسبب عدم إنفاذ القانون بموضوعية والمتابعة بعد فرض العقوبات. وهذا أمر مهم بشكل خاص بسبب صعوبة قياس آثار تلوث التربة على المحاصيل الزراعية والصحة والبيئة على نطاق أوسع[83]. بالتالي، صعوبة تحديد تدابير المعالجة المناسبة. كما ينبغي العمل على تعزيز جهود

صورة: ICRC/Mike Mustafa Khalaf

الوقاية لمعالجة مشكلة عدم الواضح بشأن حجم العلاج للأضرار البيئية.

الوقاية من الضرر المستقبلي

يبدو أن دور قطاع الأمن في منع الجرائم البيئية وغيرها من أشكال الضرر الذي يلحق بالبيئة ضعيف نسبياً. وكما هو مذكور آنفاً، وعلى إعتبار قلة إعداد الشرطة البيئية، فإنه لا يتم ملاحظة وجودها على الأرض في بعض الأحيان. ويعكس هذا حقيقة أن المحاورين من مختلف أصحاب المصلحة أشاروا في كثير من الأحيان إلى قلة الوعي لدى الجمهور والجهات الحكومية الرئيسة، كما هو الحال في قطاع الأمن، بشأن القضايا البيئية. وقد سلطت شرطة البيئة الضوء على أحد الأمثلة الواعدة لجهود رفع مستوى الوعي، حيث عملت مع وزارة التربية لإجراء حملات توعية في المدارس الابتدائية حول اثر النفايات الخطرة وإزالة الألغام.

تتطلب الوقاية من الجرائم بحق البيئة وغيرها من الممارسات الضارة بالبيئة أيضا فهم سبب حدوث هذه الممارسات[84]. وبعد اجراء المقابلات والأبحاث الأساسية، ظهرت أربع مجالات رئيسة تساهم في الأنشطة المدمرة للبيئة في العراق. أولاً، وصف المحاورون أن الأنشطة الفردية وأنشطة كسب العيش والتي تؤدي إلى تدهور بيئي مدفوعة أساسا بحاجة الناس إلى تأمين سبل العيش الأساسية وتجنب الفقر. ومن الأمثلة المقدمة قيام المزارعين بتحويل المياه بشكل غير قانوني من الأنهار الرئيسة في العراق لمعادلة نقص المياه وتأمين محاصيلهم. وذكر المحاورون في البصرة أن الناس في الأهوار بشكل خاص يتعرضون للكثير من الضغوط التي تجبرهم على إصطياد الطيور المهددة بالانقراض سعيًا لتوفير الغذاء. ثانياً، أشار المحاورون إلى الافتقار إلى البنية التحتية ما يجعل من الصعب على المجتمعات المحلية الالتزام بالمعايير البيئية. على سبيل المثال، عدم وجود مواقع محددة وصحيحة للتخلص المناسب من النفايات المنزلية، مما يتسبب في مخاطر تلوث المياه والتربة. وإلى جانب الافتقار إلى البنى التحتية اللازمة للتخفيف من أثر التدهور البيئي على صحة الإنسان، مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، فإن الانحدار التدريجي للأسباب الجذرية وآثار الجرائم البيئية التي لا يتم معالجتها يزيد من تفاقم الأمن الإنساني والبيئي. وثالثًا، يلعب بعض المخالفين البيئيين الرئيسيين دورًا كبيراً

صورة: ICRC/Mike Mustafa Khalaf

في تقديم الخدمات العامة مثل المستشفيات وغيرها من المؤسسات العامة، أو الاقتصاد المحلي بما في ذلك سوق العمل، كما هو الحال في قطاعات البناء أو الصناعة أو الزراعة[85]. ومن ثم، فإن الإنفاذ الحازم في مواجهة هذه الجرائم سيأتي بتنازلات كبيرة. رابعاً، أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى المخاطر الكبيرة على الاقتصاد فيما يتعلق بالحصول على تراخيص وتصاريح تطوير الأراضي وتغيير جنس الأرض، أو التقدم بطلب للحصول على إعفاءات قانونية تسمح باستغلال الموارد الطبيعية أو الحصول على شهادة تقييم الأثر البيئي المطلوبة. وقد تتفاقم هذه المخاطر في بعض الحالات بسبب العلاقات العشائرية بين جهات إنفاذ القانون المحلية ومرتكبي المخالفات.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الامني

سلط أصحاب المصلحة الضوء على الحاجة إلى برنامج وطني لتوضيح الأدوار والمسؤوليات. ولتشكيل هذا الدعم، يمكن لجهود التنسيق الناجحة في بعض المجالات المميزة، مثل مكافحة الاتجار بالحياة البرية أو التلوث أو زيادة الوعي أن توفر أمثلة ونهجاً واعدة يمكن تطبيقها في مجالات أخرى أيضاً.

قد يكون من المفيد بشكل خاص الإستثمار بتيسير عملية رسم الوصف الوظيفي لكوادر إنفاذ القانون البيئي كخطوة تحليلية لفهم الثغرات والمتطلبات الحالية بشكل أفضل في منظومة إنفاذ القانون البيئي العراقي. سيكون من المفيد لمثل هذا الوصف أن يبحث في الأشخاص الذين يشاركون حالياً في الشرطة البيئية، من داخل الشرطة وخارجها، وكذلك الوظائف التي ستكون مطلوبة نظراً لمستوى الطموح. على سبيل المثال، قد يشمل التحليل الوظيفي مراقبة الكشف، وعمليات التفتيش والدوريات، والتحقيقات وجمع الأدلة لدعم الملاحقة القضائية، وإنفاذ القانون مثل إلقاء القبض والحجز والمصادرة والإغلاق، والأدلة الجنائية، والتواصل المجتمعي، والتدريب وبناء قدرات أصحاب المصلحة الآخرين في قطاع الأمن والتحليلات وإدارة البيانات، وغيرها.

ولكي تكون هذه الممارسة فعالة، فينبغي ضمان القيادة والملكية الوطنية الرصينة، بما في ذلك وزارة الداخلية من خلال الشرطة البيئية ووحدة التحقيقات البيئية في وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، إضافة الى باقي وحدات الشرطة المعنية مثل الشرطة النهرية وشرطة الطاقة والمرور والشرطة الاتحادية والدفاع المدني، والمكلفون بالتعامل مع حالات التلوث. وبعيداً عن الوكالات التابعة لوزارة الداخلية، فإن العلاقة بين وزارة الداخلية ووزارة البيئة بشأن إنفاذ القانون البيئي تستحق المزيد من الاهتمام، حيث يمكن تعزيز التعاون والشروع في أكثر من نشاط مشترك يدعم التآزر وإضفاء الطابع المؤسسي على العمل. ويستلزم ذلك توضيح وضع الإجراءات التشغيلية بين وزارة الداخلية ووزارة البيئة على النحو المنصوص عليه في اللائحة الإجرائية رقم (1) لسنة 2015 لقسم الشرطة البيئية، بما في ذلك الحق في تقديم الشكاوى أو توضيح الية الاستفادة من خبرات وزارة البيئة المتخصصة من قبل الشرطة البيئية في مجال الأدلة الجنائية[86]. وأخيراً، فإن طرائق إشراك الشرطة الاتحادية و/أو القوات المسلحة للقيام بعمليات فاعلة يمكن أن تستفيد من المزيد من التوضيح. وبما أن العديد من الأطراف المعنية أشاروا إلى الحاجة إلى تحديد وتشكيل مكانة واضحة للشرطة البيئية، فإن تقديم الدعم لهذه الجهود يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف. إن توفير هذا المستوى من الدعم لمساعدة الشرطة البيئية على التوسع إلى ما هو أبعد من الفريق المصغر الحالي والذي يعاني من قلة الموارد يمكن أن يساعد في بناء القدرات الوطنية على جمع الأدلة ورفع القضايا إلى المحكمة، دعما لدور مفتشي البيئة.

هناك مجال آخر يستحق المزيد من الاهتمام التحليلي والبرامجي وهو استكشاف جوانب حماية البيئة وهيئة المنافذ الحدودية (التي يُتغاضى عنها في بعض الأحيان) والكمارك. تشمل مجالات الاهتمام المزيد من مهام الاستكشاف

والمشاركة البرامجية، على سبيل المثال، الاتجار بالحياة البرية والتهريب، واستيراد السلع الإلكترونية المستعملة (التي هي في الغالب نفايات إلكترونية، بحسب التقارير) والنفايات الصلبة، والأبحاث والبيانات المتعلقة باستيراد المواد الكيميائية اللازمة للزراعة والضوابط وإنفاذها، فضلاً عن تحليل طرائق تعاون سلطات الحدود والكمارك مع الجهات المعنية الأخرى في مجال إنفاذ القانون.

حماية الأرض ليست بالأمر المستحيل إذا ما تم توظيف منهج يشمل الحكومة بأكملها، والعمل على استكشاف الجهود التي من شأنها تحفيز الممارسات الإيجابية التي تخدم البيئة وتحميها. وهذا يستلزم التنسيق بين برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني والجهات المالية والمدنية وعلى المستويين الوطني والدولي. ومن الممكن أن تعمل كافة الجهات المعنية على استكمال تدابير الإنفاذ من خلال مبادرات لتعزيز العمل البيئي، مثل المكافآت المالية لمقدمي خدمات النظم البيئية، ودعم الممارسات المستدامة في القطاع الزراعي، وحملات التشجير، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.

إدارة الموارد المالية والبشرية

كان أحد الجوانب التي أبرزها المحاورون مراراً وتكراراً هو عدم كفاية أو عدم تخصيص ميزانية لإنفاذ القانون البيئي في السنوات الماضية، ما أدى إلى تعقيد العملية التخطيطية على الأمد الطويل. وكما جاء في أعلاه، فإن عدم وجود ميزانية تشغيلية للشرطة البيئية على سبيل المثال يهدد مهام التحري الفعال، ويحصر دورها في الاستجابة لحالات الطوارئ وزيادة اعتمادها على قدرات الإنفاذ لدى الشرطة الإتحادية.

وفيما يتعلق بالقدرات، سلط المحاورون الضوء على حقيقة أنه ومع وجود 300 موظف تقريباً، فإن التوظيف لا يلبي سوى حوالي 20-30٪ من المتطلبات للوفاء بفاعلية مهام التفتيش الحالية للشرطة البيئية وتقديم الدعم للمفتشين البيئيين. وقد وُصفت قدرة الشرطة البيئية على القيام بذلك بنجاح بأنها تواجه تحديات إضافية بسبب الافتقار إلى المعدات المتخصصة، مثل أجهزة مراقبة التلوث، وقلة العجلات. ويبدو أن المستوى المحلي على وجه الخصوص يتأثر بهذه القيود. أثار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات سؤالاً عن فرص التدريب التخصصي وبما يدعم من الرؤية الواضحة لشرطة البيئة كوحدة تقنية عالية، في مجال العلوم البيئية والأدلة الجنائية وكذلك في قوانين حماية البيئة العراقية. وكما هو مفصل في الجزء الخاص بحماية الأمن، يبدو أن المجتمعات التي تمثل قوة مضاعفة وشريكة لم يتم إستثمارها بالشكل المناسب والتي يمكن لها أن تمد يد العون لمؤسسات الدولة في الرصد والكشف.

كما توجد بعض التحديات فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية في الشرطة البيئية والتي يجب معالجتها أولاً. بعضها يشبه ما تم وصفه في الدفاع المدني أعلاه، مثل نظام التدوير والتوزيع غير المنتظم للوظائف والنقل من الشرطة البيئية إلى مديريات أخرى في الشرطة. ويدور البعض الآخر حول عمليات التوظيف بشكل عام والتي لا تراعي الحاجة الى التعاقد مع الكوادر ذات الخبرة في المجال البيئي.

علاوة على ذلك، أشار الأشخاص الذين تم مقابلتهم إلى حقيقة أن القيود على القدرات، خاصة فيما يتعلق بالخبرة البيئية الفنية، تؤثر أيضاً على الجهات الفاعلة الأخرى في مجال إنفاذ القانون والمعنية بحماية البيئة. وقد تم وصف الجهود التي بذلتها وزارات البيئة والداخلية لإجراء دورات تدريبية حول عدد محدود من المواضيع مثل حماية الأهوار والصيد غير المشروع والتلوث، بأنها ممارسة ناجحة لتحقيق الاستخدام الأمثل للخبرات المتاحة في العلوم البيئية.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الامني

وخلص معظم محاوري هذه البعثة إلى أن القيود المالية هي من بين العوائق التي تحول دون تطبيق القوانين البيئية بشكل أقوى في العراق. ومن ثم، وكخطوة هامة، يمكن الإعتماد على الشراكات مع وزارات الداخلية والبيئة والتخطيط لمواصلة استكشاف وجود وطبيعة مخصصات الميزانية الحالية والتخطيط لإنفاذ القانون البيئي. وفي نهاية المطاف، توجد حاجة إلى إيجاد المخصصات الكافية في الميزانية للإنفاذ البيئي، تشمل تكاليف العمليات والرواتب والاستثمارات. ان أحد السبل التي قد تكون جديرة بالاهتمام بالنسبة للجهات الأمنية والمالية هي بحث إمكانية إيجاد الحوافز لتعزيز الإنفاذ البيئي. وهناك طريق آخر يتمثل في مراجعة إدارة الإيرادات، والتي تذهب حاليا الى الخزانة المركزية. ومن الواضح أن هذه المسألة حساسة سياسياً وتتطلب تحليلاً دقيقاً وشراكة مع أصحاب المصلحة، ومن منظور الإدارة المالية العامة ومراعاة قضايا الرقابة والمساءلة.

ومن أجل إدامة زخم الجهود الحالية والمستقبلية عبر تطوير القدرات في مجال القانون البيئي، يمكن العمل على رفع مستوى الوعي بشأن بعض جوانب نظام إدارة الموارد البشرية في جهاز الشرطة والتي قد تكون جديرة بالمعالجة قبل الانخراط في المزيد من مشاريع الإصلاح. بدلاً من النظام الحالي المتمثل في التناوب المتكرر وغير المنتظم لضباط الشرطة بين المواقع والوحدات المختلفة دون مسارات وظيفية أو تخصصات واضحة، ويمكن الإستثمار في تحليل مخاطر هذا النظام واليات التخفيف. وسيكون من المفيد إجراء تقييم إضافي لتحديد إمكانية التطبيق على جميع الدوائر التابعة لوزارة الداخلية (كما هو الحال بالنسبة لشرطة البيئة ومديرية الدفاع المدني). إن الافتقار إلى التخصيص المستدام للموارد البشرية والقدرات المناسبة يمكن أن يقوض أي جهد للإصلاح أو التطوير.

وفي حال مواصلة ومتابعة رؤية بناء الشرطة البيئية باعتبارها جهة إنفاذ القانون المسؤولة عن إنفاذ القانون البيئي، سيكون من المفيد إستشراف المسارات الوظيفية المتخصصة في مجال إنفاذ القانون البيئي مثل المبادرات التي تشجع على زيادة توظيف خريجي العلوم البيئية إلى جانب المخصصات المالية والتي ستساهم بشكل أكبر في رفع مستوى صورة ومكانة إنفاذ القانون البيئي وجعله أكثر جاذبية للمرشحين.

التحليلات والبيانات

على الرغم من جهود جمع البيانات التي بذلتها العديد من الجهات المعنية مثل الشرطة البيئية بشأن إجراءات الإنفاذ وأنشطة التوعية، أشار الأشخاص الذين تم مقابلتهم إلى أن الأدلة غالباً ما تظل سردية بسبب العديد من القيود فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها.

وتبين من خلال المقابلات، انه من غير الواضح إلى أي مدى تقوم الشرطة البيئية والجهات الفاعلة الأخرى بجمع بيانات المصنفة بحسب الأنواع المختلفة من الجرائم البيئية التي من شأنها أن تعطي مستوى التفاصيل اللازمة لتوجيه العمليات والتخطيط. ومن التحديات ذات الصلة التي تم تسليط الضوء عليها مراراً وتكراراً الفجوة بين جمع البيانات والتوظيف الاستراتيجي للبيانات للأغراض التشغيلية، حيث يبدو أن البيانات المجمعة تستخدم في الغالب لإعطاء لمحة عامة عن العمليات السابقة. كما تم التأكيد على تبادل البيانات باعتباره مشكلة، حيث يبدو أن الجهات الفاعلة مترددة للغاية في تبادل البيانات المتعلقة بالتدهور البيئي في وزاراتهم أو مع وزارات أخرى. ووفقا للمحاورين، تؤدي جميع هذه العوامل إلى عدم القدرة على التحقق من البيانات وتفعيلها لتحديد بؤر الجريمة، أو المخاطر المشتركة على الأمن البيئي أو الأمن المجتمعي. كما أنه يمنع التدخلات لمكافحة الجريمة على أساس البيانات أو تخصيص الموارد وفقا

للأولويات.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الامني

يمكن مناقشة خيارات البرنامج في تعزيز الجهود الناشئة التي تبذلها الشرطة البيئية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون البيئي لجمع البيانات حول قضايا الجرائم البيئية وتفشي الانتهاكات، كمجال عمل آخر. فمن شأنه تمكين التخطيط والعمليات القائمة على البيانات. بالإضافة إلى قدرة الأجزاء الفردية لإنفاذ القانون البيئي، تتوفر إمكانية التركيز المحدد على إيجاد القدرة (ربما المركزية) للتحليل المشترك لهذه البيانات وترجمتها إلى تخطيط عملياتي.

ويمكن تقديم الدعم لإنشاء قاعدة بيانات وطنية للإبلاغ عن الجرائم والأضرار البيئية، مع إمكانية الوصول إليها من قبل جميع الوحدات المشاركة في الشرطة البيئية مع صيانة معايير حماية البيانات، والتي يمكن إستخدامها أيضاً للتنبؤ والتخطيط لعمليات النشر والدوريات والتفتيش، وستكون بمثابة معلم رئيسي نحو النهج المشترك القائم على البيانات.

وبالمثل، يمكن استكشاف خيارات تسهيل التحقق من التصاريح وإنفاذها فيما يتعلق بتحويل جنس الأراضي والبناء، والواردات، والأنشطة الزراعية والصناعية، فضلا عن معالجة النفايات وتوزيع المياه. وفي سياقات أخرى، تم معالجة تحديات مماثلة من خلال الدعوة إلى إنشاء قاعدة بيانات مركزية لتمكين التحقق والإنفاذ، خاصة إذا كانت رقمية ويمكن لجميع الجهات الفاعلة في مجال الإنفاذ الوصول إليها بسهولة.

حماية الأمن

كان وصول فريق البعثة إلى المشاركة المباشرة على مستوى المجتمع محدوداً جداً لعدد من الأسباب العملياتية. مما يوضح مجالاً مهماً لمزيد من الدراسة والاستكشاف. ويشمل ذلك على وجه التحديد أسئلة تتعلق بـ (1) ماهي نظرة المجتمعات إلى الجهات المعنية في قطاع الأمن عند تقديم خدمات إدارة الكوارث أو مكافحة الأضرار البيئية، وكذلك (2) كيف يمكن دعم المجتمعات والجهود المحلية بشكل أكبر لتطوير المؤسسة وتحقيق الشراكة.

بشكل عام، يبدو تجاهل أفراد المجتمع كعناصر فاعلة في الحد من مخاطر الكوارث في العراق، ولا يتم الاعتراف بدورهم كأول المستجيبين للكوارث بشكل كامل. تمتلك المشاركة مع المجتمع للتهيؤ والاستعداد للكوارث وإدارة الاستجابة سجلا حافلا في تحسين الثقة بين الدولة والمواطنين، بالتالي بناء الشرعية لمؤسسات الدولة. لم يجد الفريق سوى القليل من الأدلة التي تُثبت الاستفادة من التجارب والخبرات للمجتمعات المحلية بشأن مواطن الضعف واستراتيجيات بناء القدرة على الصمود (المرونة) والاستجابة للكوارث في العراق. وأكد المحاورون فيما يتعلق بتأسيس المركز الوطني لادارة الكوارث والأزمات NCCDM الجديد، على تأسيس مديرية للتعامل مع العمل التطوعي باعتبارها الآلية التي تضمن إشراك المجتمعات المحلية، مع الإشارة إلى المرحلة التالية من التصميم والتي ربما تتعامل مع الأسئلة التي تناقش سبل مشاركة المركز مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والية الإستفادة من تعليقاتهم وتلبية احتياجاتهم مع وضع آليات وأطراً واضحة للتعامل معهم.

إن تأثير التدهور البيئي وتغير المناخ هو مسألة أمن محوره الانسان وينبغي أن يخلق فرصاً لتغيير مناهج التفكير وأطر المشاركة بين الدولة والمجتمعات. عانى العراق من التطرف العنيف والذي بالتالي يساهم بإزدياد حالات النزوح[87]، كما أن مستويات اليقظة فيما يتعلق بالأمن الوطني مرتفعة للغاية. أدى الارتباط الوثيق بين التدهور البيئي والقضايا الاجتماعية والاقتصادية في العراق إلى زيادة تعقيد الأمور وأدى إلى استخدام القضايا المناخية والبيئية في غير محلها. وسلط ممثلون عن المجتمع المدني الضوء على الإحباط الذي تعيشه المجتمعات المحلية والمدافعين عن البيئة بسبب عدم تمكن الجهات الأمنية التابعة للدولة من توفير الحماية الكافية للبيئة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتلوث. علاوة على ذلك، أكد المحاورون تعرض بعض المدافعين عن البيئة للمضايقة.

يبدو أن هذه الإحباطات تتفاقم أكثر عندما تستهدف أساليب الإنفاذ الكبيرة في الوقت نفسه أفراد المجتمع المنخرطين في ما كانوا يعتبرونه ممارسة موروثة عن الآباء (على الرغم من أنها ضارة بالبيئة)، مثل صيد الحيوانات. وكذلك الاحتجاجات في إطار القضايا البيئية، كما هو الحال في البصرة بشأن تلوث المياه التي مر ذكرها آنفا.

وشدد ممثلو المجتمع المدني على حاجة الجهات الدولية التي تدعو إلى اتباع نهج يرتكز على الناس تجاه الأمن المناخي والبيئي إلى التدخل في هذا المجال، ودعم الجهات المعنية والموثوقة في المجتمع المدني، إلى جانب مؤسسات الدولة وتعزيز مساحة الحوار والتبادلات التي تصل إلى خارج نطاق التصورات المحددة حول دور الناشطين والمدافعين عن البيئة.

مجالات العمل المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الامني

العمل على المزيد من الاستكشاف والوعي بالفوائد لصالح قطاع الأمن العراقي في حال الاعتراف والاستفادة من قدرات المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في نطاق الحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة. ويقترح هذا التقرير ثلاثة سبل برامجية لتحقيق هذا الهدف.

أولاً، يمكن أن يركز العمل على تعزيز الأنظمة والآليات في المؤسسات الأمنية وإضفاء الطابع المؤسسي على أدوار المجتمعات المحلية باعتبارها المستجيب الأول للكوارث، والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم في سياق المخاطر ونقاط الضعف المحلية، واستراتيجيات المرونة والاستجابة للكوارث. وقد يعني ذلك أيضاً استخدام قدرة المجتمعات المحلية على خلق الثقة، عبر برامج التدريب المشترك وتبادل المعلومات والتقييمات المشتركة للمخاطر والحوارات وما إلى ذلك، والتي لديها أيضاً القدرة على الحد من احتمالات التطرف العنيف.

ثانيًا، يمكن أن تركز المشاركات المستقبلية على مواضيع إستشراف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن لأدوار لتعزيز الوعي داخل المجتمعات بشأن المخاطر البيئية والمناخية، بالإضافة إلى استراتيجيات التخفيف والتكيف المحلية المحتملة. إحدى الطرق للقيام بذلك هي من خلال العمل الطوعي وتنويع أشكال الحوار. يمكن بعد ذلك تصميم هذا التواصل كإجراء لبناء الثقة بين الجهات الفاعلة في قطاع الأمن والمجتمعات المحلية، على سبيل المثال، البناء على الممارسات الفضلى مثل قيام رجال الإطفاء مع سيارات الإطفاء الخاصة بهم بزيارة المدارس حتى يتعرف الأولاد على عملهم في مكافحة الحرائق ويتعلمونها بشكل ممتع. والعمل على وجه الخصوص، لرفع مستوى الوعي كجزء من منهاج حكومي شامل تجاه ملف المناخ والأمن البيئي، سلط بعض المحاورين الضوء على أهمية التعامل مع المجتمعات المحلية بشأن الإحتياجات الفعلية حتى لا يضطروا إلى الهجرة، مثل الحاجة الى المياه النظيفة والمدارس والعيادات المتنقلة.

علاوة على ذلك، لا بد من تصميم كافة الجهود بطريقة تعالج عوامل الضعف المختلفة وخصائص كل فئة، بما في ذلك الأسر التي تعيلها المرأة، فضلا عن المعاقين وكبار السن.

ثالثاً، توجد حاجة ماسة إلى بذل الجهود لتوعية الجهات الفاعلة في قطاع الأمن والجهات على المستوى العملياتي بحقيقة أنه بدون معالجة الأسباب الجذرية

للتوترات المتعلقة بالمناخ والعوامل البيئية، فإن الاستثمار في إدارة النظام العام وحدها لن تكون كافية للمعالجة. هناك حاجة واضحة لإيصال رسالة إلى تلك الجهات مفادها أنه في ظل المناخ المتغير والبيئة المتدهورة، فإن حماية النظم البيئية، وكذلك الخدمات التي تقدمها من حيث الغذاء والماء والهواء، تعني أيضاً حماية البنى التحتية الحيوية. وينبغي أن تستهدف التوعية بشكل خاص أولئك المشاركين في السيطرة على الحشود وإدارة النظام العام على المستوى المحلي، وأيضاً أولئك الذين ينفذون اللوائح البيئية، بشأن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ومواطن الضعف في المجتمعات لمواجهة المخاطر المناخية والبيئية. وتعد هذه فرصة للتحول نحو نهج أكثر تركيزاً على الناس في الإنفاذ. ويفرق هذا النهج بين الصراع الاجتماعي والمظالم المشروعة، والانتهاكات على المستوى الصناعي مقارنة بالممارسات القديمة على الأرض والمياه على مستوى المجتمع، واحتياجات سبل العيش، وما إلى ذلك. ومن خلال القيام بذلك، يرى القطاع الأمني المتمحور حول الناس نفسه كشريك ومقدم للخدمات. وفيما يتعلق بتوعية وتدريب الجهات الفاعلة في قطاع الأمن على الوعي بالفهم والنهج الذي يركز على الناس تجاه المناخ والمخاطر البيئية، يمكن أن تكون إحدى الفرص بتوسيع العمل بشأن العلاقة بين التطرف العنيف والقضايا البيئية والمناخية. كما يمكن العمل أيضاً في مجال تحليل المناهج الدراسية لمختلف أكاديميات الخدمة وحيث يمكن إضافة هذه الجوانب. على سبيل المثال، يمكن للبرنامج المستقبلي لدعم الشرطة البيئية أن يستكشف تضمين محور يمكّنهم من لعب دور مهم في هذا الصدد عبر تصميم وتقديم مثل هذه الوحدات التعليمية وجلب الخبرات والنماذج القياسية.

الخاتمة

يعد العراق واحدا من أكثر البلدان المتضررة من ظواهر التغير المناخي، وتدهور البيئة وخسارة التنوع الاحيائي بسبب عقود من الحروب والتلوث، وضعف البنى التحتية أو تضررها، والتي تشكل مجتمعة تهديداً معقدا للأمن الوطني والإنساني. ومع ذلك، في المناطق العراقية التي وضعت بالحسبان، بإستثناء إقليم كُردستان والذي يمتلك هياكل خاصة، تتوفر عدد من الفرص لتعزيز الأمن المناخي والبيئي الذي يركز على الناس من خلال برامج سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني.

وبالعودة إلى السؤال الأساسي حول العمل الممكن في مجال تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع الأمن في التكيف مع التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة من خلال برامج وعمل إستراتيجي ملموس ضمن برنامج إصلاح وحوكمة القطاع الأمني، تقترح الدراسة عدداً من مجالات العمل.

باختصار، أولاً وقبل كل شيء، وعلى المستوى الوطني العراقي، توجد أمثلة واعدة على التزام الحكومة العراقية ودعمها للقطاع الأمني ليكون قادراً على حماية الناس والأرض والأمن. ومن بينها المناقشات حول إدراج الأمن المناخي كمحور رئيس في إستراتيجية إصلاح قطاع الأمن الجديدة، وهيكلية وإصلاح الشرطة البيئية، بالإضافة إلى الموارد المخصصة لإنشاء بنى تحتية أفضل لدعم الحد من مخاطر الكوارث. كل هذه الأمور توفر سبلاً للعمل وتكون بمثابة مجالات عمل محتملة لدعم مشاريع الإصلاح العراقية مع تضمين إعتبارات الأمن البيئي والمناخي على المستوى العملياتي .

التوصيات والأنشطة المحتملة ضمن برنامج حوكمة وإصلاح القطاع الأمني

تقترح الدراسة عدداً من الطرق المحتملة للمضي قدماً وتشخيص سبل دعم العراق في مجال برامج الإصلاح وتحقيق الإمكانات الناجزة لقطاع الأمن في نطاق حماية الناس والأرض والأمن، من خلال عدد من مجالات العمل على المستوى الإستراتيجي والبرامج ضمن مشروع حوكمة وإصلاح القطاع الأمني.

1. التنسيق الإستراتيجي

على المستوى الاستراتيجي والسياسي والإعتراف بالملكية الوطنية للعراق والمصالح العليا للدولة العراقية ومهامها في هذا المجال، ينبغي العمل على تعزيز الشراكات الفاعلة بين الجهات المحلية والجهات ذات الخبرة ، مثل بعثة الأمم المتحدة لدعم العراق والبعثة الإستشارية للإتحاد الأوربي في العراق والسفارات. فمعاً يمكن التعاون وتوحيد مختلف الجهات المعنية وفق رؤية مشتركة والعمل على تعريف أهداف الأمن المناخي والبيئي والأليات وهيكلية قطاع الأمن المطلوبة لدعم التنفيذ. يستلزم العمل على صياغة التصور العام وما يتبعه من تنفيذ توسيع نطاق التقييم ليشمل إقليم كُردستان العراق وربما المستوى الإقليمي. وفي هذا الإطار، يمكن بحث المزيد من علاقات العمل الدبلوماسية، على سبيل المثال، مع جامعة الدول العربية، لدعم التعاون في معالجة تحديات المناخ. علاوة على ذلك، يمكن لمركز النهرين للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع وزارة البيئة، أن يوفر خلية ابحاث تدعم الحوارات بشأن التغير المناخي والأمن البيئي.

2. التكامل بين ملف الأمن البيئي والمناخي وإستراتيجيات الأمن الوطني وإصلاح القطاع الأمني

يعد العمل على صياغة المفهوم العام لإستراتيجية إصلاح قطاع الأمن ومايتبعه من تنفيذ وخصوصاً فيما يتعلق بمحور الأمن المناخي المقترح، وعملية إعداد إستراتيجية الأمن الوطني بقيادة مستشارية الأمن القومي، يوفر فرصة بقيادة عراقية من شأنها تعزيز رؤية مشتركة لمعالجة التحديات والتي تشمل، تحديات المناخ والأمن البيئي إضافة إلى صياغة خطة تنفيذية تتضمن مؤشرات رصد التقدم (على سبيل المثال تقارير منتظمة تصدرها وزارة البيئة حول التهديدات البيئية)، وترفع إلى مجلس الأمن الوطني.

3. دعم سلطات وقدرات القطاع الأمني

فيما يتعلق بسلطات قطاع الأمن وفي ضوء الجهود لتجنب التداخل، يمكن العمل بشيء من التفصيل في مجال الوظائف والقدرات المطلوبة والتي تشمل قطاع الحد من مخاطر الكوارث والحوكمة البيئية، والأطر القانونية (تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية وكذلك تعزيز المساءلة عن الإنتهاكات التي يمارسها القطاعين العام والخاص)، والتنسيق (مؤسسات العدالة)، والقدرات في نطاق تحليل البيانات وتبادلها (بما في ذلك إمكانية تاسيس جهة متخصصة على المستوى الوطني للعمل على التنبؤ وتقييم المخاطر ضمن المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث (NCCDM) بالإضافة إلى قسم تخصصي للتعامل مع مواضيع الهشاشة البيئية ضمن تقييم الهشاشة والاستقرار على مستوى المحافظات)، وإدارة الموارد المالية والبشرية (بناء القدرات وتبادل الخبرات وتدريب الموظفين على مواضيع إعداد الميزانية والتنبؤ المالي)). وهناك فرصة أخرى تتمثل في الاستفادة من العمل المتعلق بإنشاء هيكل للحد من مخاطر الكوارث.

يمكن اغتنام العديد من الفرص. فيما يتعلق بالحلول التصاعدية (من اسفل الى أعلى) والتي تدعم وتعزز الجهود الحالية. ويشمل ذلك العمل مع الشرطة البيئية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال البيئة لتشخيص الأدوار والقدرات الواجب تطويرها. كما توجد فرصة للاستفادة من أوجه التآزر مع المبادرات الحالية، مثل مشروع مراكز الشرطة النموذجية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليشمل عناصر تتعلق بالدفاع المدني وحماية البيئة. وفيما يتعلق بموضوع الحد من مخاطر الكوارث، يمكن البحث عن الشراكات لدعم المركز الوطني لإدارة

الأزمات والكوارث عند تأسيسه في وزارة الداخلية.

4. آلية إشراك المجتمعات

ينبغي للمركز الوطني الجديد لإدارة الأزمات والكوارث أن يعمل على توفير مساحة مناسبة للجهات المدنية ومشاركة المجتمع من أجل تمكين الجهات المدنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث من تعزيز دورها. كما يمكن تقديم المزيد من الدعم الى بعض الجهات التخصصية مثل الدفاع المدني وهذا يجعل من دعم المشاركة المدنية والرقابة بالتعاون مع المجتمعات، أمرًا بالغ الأهمية.

5. التكامل بين برامج إصلاح وحوكمة قطاع الأمن والبيئة والمناخ وتحقيق الأمن وسبل كسب العيش والتنمية

أخيرًا، وكجزء من تعزيز المنهج الذي يركز على الناس، والحد من التطرف، والتصدي لضغوط الهجرة، يجب أن تستهدف برامج إصلاح وحوكمة قطاع الأمن، بحث معالجة الأمن البيئي المناخي من منظور أوسع. ويشمل ذلك وضع خطة لدعم وظائف قطاع الأمن في مجال الحماية من الكوارث وكذلك صيانة النظم البيئية التي تُعد اساساً لسبل عيش المجتمع بشكل واع لتعزيز التماسك الاجتماعي والأمن، وتعزيز الثقة وشرعية الدولة. كما ينبغي النظر في الروابط مع سبل العيش والأنشطة التنموية، مثل إدارة ملف المياه، والمشاركة مع القطاع الخاص والحد من ضغوط الهجرة من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل العيادات المتنقلة والمدارس.

صورة: ICRC/Mike Mustafa Khalaf

المصادر

عبدالرحمن، زياد. 2003. حريق في محطة كهرباء وانفجارات تقطع الكهرباء في معظم أنحاء العراق في ظل حرارة الصيف الحارقة، حسب مصدر مسؤول. أخبار وكالة اسوشيتد بريس. متاح على https://apnews.com/article/iraq-power-fire-basra-electricity-8878767567d66ecf6b5f1266dd300fb4

الأنصاري، نضير، نصرت أدامو، سفين كنوتسون، جان لاو، وفاروجان سيساكيان. 2020. سد الموصل: هل هو أخطر سد في العالم؟ الهندسة الجيوتقنية والجيولوجية 38 (5): 5179-5199.

الموصلي، محمد. 2020. تكوين واختصاصات المعاهد البيئية الرسمية الرئيسة في العراق: الحاجة إلى تعاون مؤسسي دائم في ظل النظام الاتحادي العراقي. البرلامنت. متاح على https://elbarlament.org/wp-content/uploads/2020/06/Mohamed-Almosly-The-Composition-and-Competences-of-the-Main-Official-Environmental-Institutes-in-Iraq-1.pdf

الشمري، أحمد مجيد. 2016. التلوث البيئي المرتبط بالنزاعات في العراق والمشاكل الصحية المتعلقة به. تعليقات حول الصحة البيئية 31 (2). دي جرويتر: 245-250.

الشمسي، مصطفى ت.م. 2019. الحد من مخاطر الكوارث في العراق. جامبا: مجلة دراسات مخاطر الكوارث 11 (1): 656.

أمير أحمدي، هوشانغ. 1996. -6 تعافي إيران من الدمار الصناعي أثناء الحرب مع العراق. الطريق الطويل نحو التعافي: استجابات المجتمع للكوارث الصناعية طوكيو – نيويورك – باريس: مطبعة جامعة الأمم المتحدة. متاح على https://archive.unu.edu/unupress/unupbooks/uu21le/uu21le0e.htm تم التصفح في 15 تشرين الثاني 2023.

بيندر، ليزا، باربورا سيدوفا، لوكاس روتينجر، جوليا تومالكا، وستيفاني جليكسنر. 2022. ملف المخاطر المناخية في العراق. معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، أديلفي 2022. متاح على https://weatheringrisk.org/sites/default/files/document/Climate_Risk_Profile_Iraq_8.pdf

مشروع تشكل (بدون تاريخ) دستور العراق 2005 – الدستور. متاح على https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005 تم التصفح في 24 تشرين الثاني 2023.

سورداس، فيولا، آن بينيت، وفريدريك والين. 2023. تقييم أدوار قطاع الأمن في مجال المناخ والأمن البيئي - تقرير عن سيراليون. دراسة تقييم. جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/StocktakeStudy-SLE-Report-EN_May2023.pdf تم التصفح في 26 حزيران 2023.

سورداس، فيولا، فلوريس دي كليرك ولترز، وفابيان كيسكي. 2023. تقييم أدوار قطاع الأمن في المناخ والأمن البيئي - تقرير عن الفلبين. دراسة الجرد. جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على https://www.dcaf.ch/stocktake-security-sector-roles-climate-and-environmental-security-philippines تم التصفح في 26 حزيران 2023

سورداس، فيولا، أبيجيل روبنسون، وفريدريك والين. 2022. تقييم أدوار قطاع الأمن في الأمن المناخي والبيئي – تقرير عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على الرابط التالي: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/StocktakeStudy-oPT_EN_Jan2023.pdf تم التصفح في 3 شباط 2023.

دوري أجري، وجيسا روز، وعمر قاسم، وباتريك مارتن. 2017. قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي: أوامر المعركة. واشنطن العاصمة: معهد دراسة الحرب. متاح على https://www.understandingwar.org/report/iraqi-security-forces-and-popular-mobilization-forces-orders-battle-0

البرلامنت. 2020. سبل تحسين قدرات الشرطة البيئية في العراق. متاح على https://cleantigris.website/wp-content/uploads/2020/09/Environmental-Police-in-Iraq-and-the-Available-Means-to-improve-their-Capacities.pdf

البيئة، الأمم المتحدة 2019. توقعات البيئة العالمية 6. برنامج الأمم المتحدة للبيئة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على الموقع التالي: http://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6 تم التصفح في 8 تشرين الثاني 2023.

وكالة الاتحاد الاوربي للجوء.2022. إرشادات لصالح البلدان: العراق. لوكسمبورغ: وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء. متاح على .https://euaa.europa.eu/country-guidance-iraq-2022

بعثة الاتحاد الاوربي الاستشارية في العراق. 2020. البعثة تلتقي بمستشار الأمن القومي العراقي الجديد. euam-iraq.eu. متاح على -https://www.euam-iraq.eu/news/6 تم الوصول إليه في 17 تشرين الثاني 2023.

المفوضية الاوروبية. المديرية العامة للبيئة. 2021. مكافحة الجرائم البيئية والانتهاكات ذات الصلة: ضمان الامتثال البيئي: وثيقة توجيهية. ل و: منشورات المكتب. متاح على https://data.europa.eu/doi/10.2779/035969 تم التصفح في 30 ايلول 2022.

جالجانو، فرانسيس أ، وإدوارد ب ف روز. 2021. علوم الأرض العسكرية. في موسوعة الجيولوجيا659-648. إلسفير. متاح على .https://linkinghub

elsevier.com/retrieve/pii/B9780124095489091417 تم الوصول إليه في 17 تموز 2023.

جاستون، إيريكا، أوليفر براون، ندوة الدوسري، كريستال داونينج، آدم داي، ورافاييل بودويج. 2023. الأمن المناخي وبناء الأمن: مراجعة مواضيعية. جامعة الأمم المتحدة – مركز أبحاث السياسات. متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/climate_security_tr_web_final_april10.pdf تم التصفح في 17 تموز 2023.

غونزاليس إسكيفيل، ماريا تيريزا، دييغو غارسيا ريبريسا، كريستينا هويوس، أبيجيل روبنسون، وجوليا سكورتيجنا. 2023. تقييم أدوار قطاع الأمن في مجال المناخ والأمن البيئي - تقرير عن البرازيل. دراسة تقييم. جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على الرابط التالي: تم التصفح في 26 حزيران 2023 https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/StocktakeStudy-BRA-EN.pdf

جوديير، إيرل جيمس. 2009. حالة الحد من مخاطر الكوارث في العراق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط أدناه وتم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023 https://www.humanitarianlibrary.org/sites/default/files/2013/05/unpan050289.pdf.

هيومن رايتس ووتش. 2018. العراق: قوات الأمن تطلق النار على المتظاهرين. هيومن رايتس ووتش. متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org/news/2018/07/24/iraq-security-forces-fire-protesters

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2021. عاصفة العراق الكاملة – أزمة مناخية وبيئية وسط ندوب الحرب | اللجنة الدولية للصليب الأحمر. متاح على الرابط التالي: https://www.icrc.org/en/document/iraqs-perfect-storm-climate-and-environmental-crisis-amid-scars-war تم التصفح في 21 تشرين الثاني 2023.

إنفورميا. 2023. الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. العراق. متاح على https://www.informea.org/en/countries/iq/party-status تم الوصول إليه في 5 تشرين الثاني 2023.

منظمة العمل الدولية. 2021. مسح القوى العاملة في العراق 2021. منظمة العمل الدولية. متاح على الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_850359.pdf

المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان. 2023. مياه العراق ملوثة بالفضلات والنفط والنفايات الطبية. رليف ويب. متاح على https://reliefweb.int/report/iraq/iraqs-waters-contaminated-feces-oil-and-medical-wastes

المنظمة الدولية للهجرة. 2021. المنظمة الدولية للهجرة ومستشار الأمن الوطني يوقعان اتفاقية تعاون لمنع التطرف العنيف في العراق | الأمم المتحدة في العراق. متاح على https://iraq.un.org/en/166080-iom-national-security-advisor-sign-cooperation-agreement-prevent-violent-extremism-iraq تم التصفح في 17 تشرين الثاني 2023.

المنظمة الدولية للهجرة. 2022 أ. الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق. بغداد، العراق: المنظمة الدولية للهجرة في العراق. متاح على الرابط التالي: https://iraq.un.org/sites/default/files/remote-resources/079bd27fc79b4084e48157653d335c8f.pdf تم التصفح في 21 تشرين الثاني 2023.

المنظمة الدولية للهجرة. 2022 ب. ضوابط العمل القياسية للحد من مخاطر الكوارث ضرورية لمعالجة نقاط الضعف في العراق: المنظمة الدولية للهجرة | الأمم المتحدة في العراق. متاح على https://iraq.un.org/en/171082-disaster-risk-reduction-standard-operating-procedures-crucial-address-vulnerability-iraq-iom تم التصفح في 17 تشرين الثاني 2023.

إسماعيل، أمينة وأحمد رشيد. 2022. البرلمان العراقي يوافق على مشروع قانون الغذاء الطارئ. رويترز، الشرق الأوسط. متاح على https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqs-parliament-passes-emergency-food-bill-2022-06-08/ تم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023.

شركة هندسة النفط اليابانية 2013. وضع خطط الاستجابة للتسرب النفطي لمرافق تصدير النفط الخام في العراق الشرق الأوسط تجارب ميدانية. متاح على https://www.joe.co.jp/en/experience_area/?id=1459238334-254797 تم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023.

نايتس، مايكل. 2003. استهداف البنية التحتية وعراق ما بعد الحرب. معهد واشنطن. متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analogy/infrastructure-targeting-and-postwar-iraq تم التصفح في 16 تشرين الثاني 2023.

نايتس، مايكل. 2021. تفجير بغداد يحفز المخابرات الرئيسة والتعديل العسكري. معهد واشنطن. متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analogy/baghdad-bombing-spurs-major-intelligence-and-military-reshuffle

مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. 2021. مرصد الألغام الأرضية 2021. متاح على الرابط التالي:

http://www.the-monitor.org/en-gb/reports/2021/landmine-monitor-2021/the-impact.aspx تم التصفح في 21 تشرين الثاني 2023.

لوسو، توبياس فون. 2016. المياه كسلاح: داعش على ضفاف دجلة والفرات. الاستغلال المنهجي للمياه يستلزم تضارب أهداف تنظيم داعش.. تعليقات SWP 3.

فون لوسو، توبياس. 2022. حوكمة المياه في العراق. أداة لتغيير اللعبة. الماء والأمن والأمن. معهد كلينجنديل. متاح على .https://waterpeacesecurity org/files/245

وزارة الهجرة والمهجرين. 2008. الجغرافيا الوطنية المحيطة بالهجرة. المتاحة على /https://www.brookings.edu/wp-content uploads/2016/07/iraq_2008_national_policy.pdf

مستشار الأمن القومي. بدون تاريخ، أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 68. متوفر على

https://nsa.gov.iq/page/2/incorporation-law

مستشارية الأمن القومي. 2023. من نحن. متاح على /https://nsa.gov.iq page/1/about-us تم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023.

دليل الأمن. 2015. صراع العراق المستمر مع التلوث الناجم عن الصراعات - العراق | رليف ويب. متاح على الرابط التالي:

https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-s-continuing-struggle-conflict-pollution تم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023.

قسم الشؤون السياسية وبناء الأمن وقسم الوقاية والتسوية في هيئة الأمم المتحدة (2023 .(PMD/DPPA. الروابط بين المناخ والأمن والأمن في العراق. إدارة حماية البيانات. متاح على الرابط التالي: تم التصفح في 19 تشرين الأول 2023.

https://iraq.un.org/sites/default/files/2023-04/230329%20DPPA%20desk%20study%20on%20the%20interlinkages%20between%20CPS%20in%20Iraq-PMD%20final_UNAMI%20%20%28DSRSG-PA%20cleared%29_PMD.pdf

حكومة كوينزلاند. 2022. المبادئ التوجيهية لإدارة الكوارث والوقاية والاستجابة والتعافي. موقع الحكومة. متاح على .https://www.disaster.qld.gov au/dmg/Pages/DM-Guideline-2.aspx#5 تم التصفح في 14 تموز 2022.

صندوق الأمين العام لبناء الأمن. 2020. الأمن المناخي وبناء الأمن. الأمم المتحدة لبناء الأمن. متاح على الرابط التالي: تم التصفح في 17 تموز 2023

https://www.un.org/peacebuilding/sites/www..un.org.peacebuilding/files/documents/brief_climate_security_20200724_2.pdf

البنك الدولي. 2023. البنك الدولي في العراق: نظرة عامة. Text/HTML. البنك الدولي. متاح على الرابط أدناه. تم التصفح في 4 تشرين الثاني 2023.

https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

مجلس الأمن الدولي. 2004. القرار 1546 (2004). الأمم المتحدة. متاح على الرابط التالي: تم التصفح في 24 تشرين الثاني 2023.

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/381/16/PDF/N0438116.pdf?OpenElement

مجلس الأمن الدولي. 2010. القرار 1936 (2010). الأمم المتحدة. متاح على الرابط التالي: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/476/24/PDF/N1047624.pdf?OpenElement تم التصفح في 24 تشرين الثاني 2023.

مجلس الأمن الدولي. 2023. قرار مجلس الأمن رقم 2682 (2023). الأمم المتحدة. متاح على الرابط: تم التصفح في 21 تشرين الثاني 2023.

https://iraq.un.org/en/133480-unami-mandate ، https://iraq. un.org/en/133480-unami-mandate

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. الحد من مخاطر الكوارث: الإطار القانوني والمؤسسي في العراق | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على /https://www.undp.org/arab-states publications/disaster-risk-reduction-legal-institutional-framework-iraq تم التصفح في 25 تشرين الأول 2023.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. ما يصل إلى 960 ألف شخص في البصرة يحصلون على مياه الشرب الصالحة بفضل الدعم الذي تقدمه هولندا لليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على الرابط التالي: تم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023.

https://www.undp.org/arab-states/press-releases/960000-people-basra-have-access-safe-drinking-water-thanks-netherlands-support-unicef

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. 2016. حقائق سريعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق: برنامج سيادة القانون. متاح على .https://www undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/iq/UNDP-IQ--Fast-Facts--RoL--20160430.pdf تم التصفح في 17 تشرين الثاني 2023.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014. العراق: تقرير دراسة حالة كيف يدعم القانون واللوائح الحد من مخاطر الكوارث. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/UNDP+CPR_DRRLaw_Iraq.pdf تم التصفح في 19 تشرين الأول 2023.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. بدون تاريخ، ما هو إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث؟ | مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. متاح على https://www.undrr.org/implementing-sendai-framework/what-sendai-framework تم التصفح في 20 تشرين الاول 2023.

جمعية الأمم المتحدة للبيئة. 2020. التأثير الخام: معالجة ويلات الحرب في العراق. جمعية الأمم المتحدة للبيئة. متاح على الموقع التالي: http://www.unep.org/news-and-stories/story/crude-impact-cleaning-ravages-war-iraq تم التصفح في 17 تشرين الأول 2023.

اليونيسف. 2019. مقاربات متعددة المستويات لحل أزمة المياه في البصرة، العراق. يونيسف. متاح على الرابط التالي: https://www.unicef.org/media/91401/file/Multi-Tiered-Approaches-to-Solving-the-Water-Crisis-in-Basra-Iraq.pdf تم التصفح في 20 تشرين الاول 2023.

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. 2017. ملف مخاطر تغير المناخ في العراق. الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. متاح على الرابط التالي: https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2017Mar3_GEMS_Climate%20Risk%20Profile_Iraq_FINAL.pdf تم التصفح في 19 تشرين الاول 2023.

وردة، ويليام ك.، حمد س. أ. المفرجي، نهلة عارف، يوحنا ي. توما، وأياد س. جوفري. 2019. إدارة الحدود العراقية ونظام مراقبة الهجرة. تقرير دولة العراق. منظمة حمورابي لحقوق الإنسان. متاح على https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1343558/FULLTEXT01.pdf

تكنولوجيا المياه. بدون تاريخ. محطة معالجة المياه بمدينة الصدر R3. متاح على https://www.water-technology.net/projects/sadrcityr3water/

البنك الدولي. 2022. البيانات المفتوحة للبنك الدولي. البيانات المفتوحة للبنك الدولي. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org تم التصفح في 4 تشرين الثاني 2023.

البنك الدولي. 2023. بيانات انبعاث الغاز الدولية. TEXT/HTML. البنك الدولي. متوفر على https://www.worldbank.org/en/programs/gasflaringreduction/global-flaring-data. تم التصفح في 21 تشرين الثاني 2023

البنك الدولي. بدون تاريخ. ما هو انبعاث الغاز؟ Text/HTML. البنك الدولي. متاح على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/en/programs/gasflaringreduction/gas-flaring-explained تم التصفح في 21 تشرين الثاني 2023.

مجموعة البنك الدولي. 2021. إطار الشراكة مع جمهورية العراق للسنة المالية 2022 – 2026. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية: البنك الدولي. متاح على الرابط التالي: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/2d1bbb91-8b19-54d9-8f3d-6e62a4a78421/content تم التصفح في 20 تشرين الثاني 2023.

مجموعة البنك الدولي. 2022. تقرير المناخ والتنمية في العراق. سلسلة تقرير تنمية المناخ القطري. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح على الرابط التالي: https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/7412a92b-4412-5acb-8fde-8d19048f80d1

(بدون تاريخ) المركز المشترك للتنسيق والرصد. متاح على https://jcmc.gov.iq/en/en/about-jcmc/ تم التصفح في 19 تشرين الأول 2023.

الحواشي الختامية

1 يصف الأمن المناخي جميع القضايا والتهديدات الأمنية المحتملة المرتبطة بالتغير المناخي، والتي تشمل ارتفاع منسوب سطح البحر، وزيادة تكرار الظواهر الجوية الحادة، وتغير غلات المحاصيل؛ انظر أيضاً صندوق الأمين العام لبناء الأمن 2020؛ جاستون وآخرون. 2023.

2 في هذا التقرير، يسلط الأمن البيئي الضوء على الآثار الأمنية والنزاعات على البيئة وعلى نطاق أوسع، فضلاً عن التغيرات والتدهور الذي يطرأ عليها. بالتالي، فإن الأمن المناخي هو مجموعة فرعية من الأمن البيئي. انظر أيضًا جالجانو وروز 2021.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014: بيندر وآخرون 2022: قسم الشؤون السياسية وبناء الأمن وقسم الوقاية والتسوية في هيئة الأمم المتحدة (2023 .(PMD/DPPA.، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2017.

4 مجموعة البنك الدولي، 2022.

5 سورداس، روبنسون، والين 2022؛ سورداس، بينيت، والين 2023؛ غونزاليس إسكيفيل وآخرون. 2023؛ سورداس، بينيت، والين 2023؛ سورداس، دي كليرك ولترز، وكيسكي 2023.

6 تم عقدها في مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، ولمراجعة أكثر تفصيلا يمكن الإطلاع على التقرير الشامل

7 ماكسكيل وبورجر 2004

8 مجلس الأمن التابع للامم المتحدة 2004

9 مشروع الدستور (2005)

10 قرار مجلس الأمن التابع للامم المتحدة 2004 و قرار مجلس الأمن التابع للامم المتحدة 2010

11 حما سعيد وندى 2020

12 سجل العام 2023 بقاء مليون شخص نازح. يعتمد التعافي في العراق على عودة النازحين إلى ديارهم، بحسب بيان رئيس برنامج التصدي للأزمات (بدون تاريخ).

13 شميتيلي وأبو العينين 2017.

14 كوستانتيني وأودريسكول 2022.

15 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2023ب؛ البعثة الإستشارية للإتحاد الأوربي في العراق (بدون تاريخ)

16 البنك الدولي 2022

17 الربع النفطي هو الفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام بالأسعار الإقليمية وإجمالي تكاليف الإنتاج، البنك الدولي 2024 أي

18 البنك الدولي 2024 بي

19 البنك الدولي 2023

20 مجموعة البنك الدولي 13،2021

21 الأنصاري وعلي عبد وعويد 2020

22 مؤسسة بيرغوف ومنظمة أشكال الأمن 2023

23 مجموعة البنك الدولي 2022

24 نفس المصدر

25 الشمسي 2019

26 المفوضية الأوربية 2024

27 برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة 2019

28 المنظمة العالمية للهجرة 2022 أي

29 نفس المصدر

30 نفس المصدر

31 منظمة ميرسي كوربس 2023 مؤسسة بيرغوف ومنظمة أشكال الأمن 2013

32 منظمة ميرسي كوربس 2023

33 مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية 2021

34 البنك الدولي، بدون تأريخ

35 البنك الدولي 2023: تم إنشاء أساسات السدود على تربة غير مستقرة ما يزيد من خطر انهيارها بسبب التقادم. ولن يؤثر ذلك على الخدمات التي تقدمها فحسب، بل قد يؤدي أيضًا إلى حدوث موجة تسونامي يصل ارتفاعها إلى 45 مترًا. والتي يمكن أن تطال سكان مدينة الموصل في غضون 4-2 ساعات وتؤثر بشكل أكبر على ما يصل إلى 6-4 ملايين شخص عند مصب نهر دجلة، بما في ذلك مدينة بغداد.

36 الأنصاري وأخرون 2020

37 نفس المصدر

38 عبدالرحمن 2023

39 أمير أحمدي 1996

40 نفس المصدر

41 نايتس 2003

42 فيليلابيشيا وال خيرُالله 2007

43 مجموعة البنك الدولي 2018

44 المُفوضية الأوربية 2024

45 تكنولوجيا المياه (بدون تأريخ): وتُقدر بـ 750,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً، ولكنها تستقبل 1.25 الى 1.5 مليون متر مكعب، ما يؤدي إلى إطلاق 250,000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة

46 ذكر المشاركون في الدراسة أن محطة معالجة المياه المصممة لخدمة مليون شخص، في حين أن تعداد سكان البصرة يبلغ 4 مليون نسمة.

47 المنظمة الدولية لحقوق الإنسان وشؤون اللاجئين IOHR-2023

48 رودريغيز-يوجين وماكلولين وبينوك 2018. المصدر السابق

49 الشمري 2016، معاهدة التنوع الاحيائي – CBD وزارة الصحة والبيئة العراقية 2018: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2023 بي: القيصر 2021: جُهاز 2013: برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة 2003

50 كريم 2013، حسن وحسين ونائل 2022 شلش وعبيد 2023

51 فون لوسو وآخرون. 2022؛ "توجد قوانين منفصلة ومتباينة تهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية وتنظيمها، بما في ذلك القانون رقم 50 لسنة 2008 لوزارة الموارد المائية، والذي يضع إطارًا لإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الموارد المائية (منظمة الأغذية والزراعة 2008). وتتطلب هياكل إدارة المياه المجزأة التفاعل مع الوزارات المختلفة كل بحسب مسؤولياتها".

52 فون لوسو وآخرون 2022

53 الأمن المباشر 2015 والشمري 2016

54 وايلي 2019

55 انظر أيضًا منظمة فرق الأمن Mercy Corps 2023؛ مؤسسة بيرغوف ومنظمة نماذج الأمن 2023.

56 موقع شفق نيوز 2023، والمصدر السابق

57 منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch 2018

58 بالإضافة إلى مجموعة من التشريعات القديمة (مثل قانون الطوارئ لعام 1961،

وقانون الدفاع المدني لعام 1978، وقانون الرعاية الاجتماعية لعام 1980)، تم الإشارة إلى قانون الدفاع المدني الأحدث رقم 42 لعام 2013، ومجموعة متنوعة من المصادر الإضافية الحالية والسابقة والتي لم يتمكن الفريق من التحقق منها بشكل مستقل. وتشمل مشروع قانون الحد من مخاطر الكوارث، ومشروع خطة الحد من مخاطر الكوارث للعام 2015 واستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث (والتي لم يمكن التحقق من وضعها النهائي بشكل مستقل).

59 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (بدون تأريخ): حول مركز الرصد والتنسيق المشترك (بدون تأريخ)

60 الشمسي، 2019

61 مجلس الأمن القومي (2023) ويضم مجموعة من الأعضاء الدائمين وهم وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والعدل بالإضافة إلى رئيس جهاز المخابرات الوطني ومستشار الأمن القومي.

62 غير منشور ولايمكن التحقق

63 حكومة كوينزلاند 2022

64 هيئة الأمم المتحدة في العراق 2022

65 حكومة كوينزلاند 2022

66 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013

67 في حين ذكرت وزارة البيئة والمنظمات الدولية العاملة مع قيادة العمليات المشتركة في العراق التخطيط في مرحلة مبكرة لهذا الأمر، أفاد الدفاع المدني أنه قام بتطوير خطط وبروتوكولات استجابة لأنواع مختلفة من الحوادث؛ لدى وزارة النفط خطط طوارئ مشتركة مع فرقة الإطفاء.

68 أحد الأمثلة على ذلك هو إقرار قانون الطوارئ من أجل الغذاء الأمن والتنمية في حزيران 2022 والذي يخصص الأموال للحكومة؛ إسماعيل ورشيد 2022

69 مكتب الأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث UNDRR 2015.: أولوية إطار سنداي 2، الفقرة 27: "إنشاء وتعزيز منتديات تنسيق حكومية تتألف من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني والمحلي، مثل المنصات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، ونقطة اتصال وطنية معينة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. ومن الضروري أن يكون لهذه الآليات أساس رصين في الأطر المؤسسية الوطنية مع تحديد المسؤوليات والسلطات بوضوح للقيام، في جملة أمور، بتحديد مخاطر الكوارث القطاعية والمتعددة القطاعات، وبناء الوعي والمعرفة بمخاطر الكوارث من خلال تقاسم ونشر مخاطر الكوارث غير الحساسة من ناحية المعلومات والبيانات، والمساهمة في التقارير المتعلقة بمخاطر الكوارث المحلية والوطنية وتنسيقها، والتعاون في مجال حملات التوعية العامة حول مخاطر الكوارث، وتسهيل ودعم التعاون المحلي متعدد القطاعات (على سبيل المثال بين الحكومات المحلية)، والمساهمة في تحديد مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية والإبلاغ عنها. خطط الإدارة وجميع السياسات ذات العلاقة بإدارة مخاطر الكوارث. وينبغي تحديد هذه المسؤوليات من خلال القوانين واللوائح والمعايير والإجراءات.

70 بوابة معلومات الأمم المتحدة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف inforMEA 2023

71 المعهد الدولي للتنمية المستدامة - IISD 2022

72 الجمعية العامة للأمم المتحدة 2022، 3

73 مشروع الدستور 2005، أرت 33

74 بوابة معلومات الأمم المتحدة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. 2023 inforMEA

75 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 2024، 3؛ المعهد الدولي للتنمية المستدامة 2022

76 مستشار الأمن القومي (بدون تأريخ)

77 لمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على مربعات النص في هذه الصفحات وأيضاً مصادر دوري أغري وقاسم ومارتن 2017 والبرلمانت 2020 ونايتس 2021.

78 البرلمان 2020

79 الموصلي 2020

80 وردة وآخرون 2019

81 وتنشط عدة جهات فاعلة أخرى في مجال إنفاذ القانون البيئي مثل جهاز الأمن الوطني ولديه ما يصل إلى 450 ألف منتسب، بما في ذلك وحدة البحوث، والتي يمكن أن تعزز دورها في إنفاذ القانون البيئي ودعم شرطة البيئة. المكتب المركزي الوطني التابع لوزارة الداخلية هو نقطة التنسيق بين العراق والإنتربول والمسؤول عن التعامل مع مجموعة واسعة من الجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل مكافحة الاتجار بالبشر والنفايات النووية أو البيولوجية الخطرة. وتحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء، يعمل جهاز المخابرات الوطني العراقي (INIS) على جمع وتحليل ومشاركة الاستخبارات المتعلقة بتهديدات الأمن القومي، بما في ذلك الجريمة. والمجلس الوزاري الذي تأسس عام 2008 من كبار المسؤولين في وزارة البيئة والذي يوافق على خطة عمل وزارة البيئة وميزانيتها التشغيلية والاستثمارية وهو برئاسة وزير البيئة، المجلس الاتحادي لحماية و تحسين البيئة ويضم كبار المسؤولين من كافة الوزارات العراقية ويتولى مسؤولية الملف البيئي على المستوى الوطني، مع وظيفة سياسية ذات صلة بتقديم التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالشؤون الدولية في المسائل البيئية، (مشروع) قانون البيئة وكذلك صياغة السياسات وتنفيذها عبر مراجعة الجوانب البيئية للخطط والبرامج الوطنية في الوزارات الأخرى أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإعداد وتنفيذ البرامج المحلية للبيئة والحماية؛ الموصلي 2020.

82 المديرية العامة للبيئة في المفوضية الأوربية 2021

83 رودريجيز يوجين وماكلولين وبينوك 2018

84 المديرية العامة للبيئة في المفوضية الأوربية 2021

85 منظمة العمل الدولية 2021

86 وزارة الداخلية (2015): رقم (1) لسنة 2015. لائحة الإجراءات. قسم شرطة البيئة

87 المنظمة الدولية للهجرة 2023

اعتمادات الصور

- الصفحة 12: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. مايك مصطفى خلف. 25/11/2021. الموصل، المدينة القديمة. مصدر الدخل الوحيد لهذا الطفل هو جمع المعادن من أنقاض المدينة وإعادة بيعها. علم أبيض على كومة من الأنقاض يعني أن المنطقة خالية من الألغام. يقوم أحيانًا مع أصدقائه بجمع العملات المعدنية القابلة لإعادة البيع في المناطق التي لم يتم تطهيرها. المرجع : V-P-IQ-E-02453.
- الصفحة 15: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. مايك مصطفى خلف. 26/02/2020. في جنوب العراق، نوعية المياه المتوفرة رديئة مع وجود مستويات عالية من الأملاح والتلوث من مياه الصرف الصحي والزراعة. المرجع: V-P-IQ-E-02384.
- الصفحة 16: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. مايك مصطفى خلف 26/02/2020. فاو. لم تنمو أشجار النخيل التي تضررت خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. المرجع: V-P-IQ-E-02382.
- الصفحة 20: اللجنة الدولية للصليب الأحمر مايك مصطفى خلف 26/02/2020. الأرض في فاو جافة جداً لدرجة أنها تتشقق. المرجع: V-P-IQ-E-02383.

DCAF ديكاف ـ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

DCAF Geneva Headquarters

P.O.Box 1360
CH-1211 Geneva I
Switzerland

info@dcaf.ch
+41 (0) 22 730 94 00
@DCAF_Geneva

www.dcaf.ch